الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي

دراسة عينة لبعض المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	رانية مراكشي	د. إبراهيم رحيم
2	إيمان دفوس	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. إبراهيم رحيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا وهدانا ويسر لنا طريق العلم والمعرفة لإتمام هذا العمل

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور

"إبراهيم رحيم"

على تقبله الإشراف

على هذا العمل وآرائه السديدة وتوجيهاته المفيدة ونصائحه القيمة في إثراء العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الذين حظينا بشرف النهل من غدق معارفهم طيلة مراحل الدراسة.

والشكر موصول إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز من قريب أو من بعيد أو بالكلمة الطيبة.

إهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله كثيرا. أهدي ثمرة جهدي إلى.....

فقيدي أبي الغالي كم كنت أتمنى وجودك معي في هذا اليوم، ها قد حققت منار حلمك، رحمك الله يا عزيزي وأسكنك فسيح جناته.

إلى من سهرت الليالي وأفنت عمرها من أجل تربيتي وانتظرت نجاحي أمي.....بارك الله في عمرها وحفظها.

إلى أختي " فايزة " وابنها الكتكوت " أكرم" إلى أخي " محمد أمين" وزوجته

الى زميلتي التي قاسمتني تعب وعناء انجاز هذا العمل " ايمان"

إلى كل " عائلتي وأصدقائي "

إلى كل "الأساتذة " الكرام

إلى كل من ساعدني في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد.

رانية

إهداء

في أخر خطوة السُلم، وفي اللحظة الأكثر فخرًا، عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح ليبقى الواقع أبيض جميلا...

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله كثير.

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة إلى ستري وعوني وصاحب الفضل في حياتي

إلى من رسم لي معالم النجاح "أبي الغالي" حفظك الله ورعاك

إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها "أمي حبيبتي" أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك

يا من افتقدُكَما .. يا من يرتعشُ قلبي لذكركَما .. ياا من أودعتني لله كم تمنيت من الله ان يمدا في عمركما لترى ثمار نجاحي قد حان قطافها بعد طول انتظار (جدتي وعمي العزيزان) " رحمهما الله " و اسكنهما فسيح جناته، حتى و إن كانت كل الطرق المؤدية إليكما قد أُغلقت، فإن طرق الخير لكما لم تغلق، و لأن الحب دعاء فكلما لامس جبيني الأرض دعوتُ الله لكما.

كما تمنيتم، رحمكما الله وأسكنكما فسيح جناته.

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي أخواتي "سميرة، فارس"

إلى من انتظر نجاحي "صديق الأيام جميعا بحلوها ومرها "

إلى رفيقة دربي وزميلتي في هذا العمل " رانيا "

إلى كافة صديقاتي من وقفو بجواري وساعدوني "روفيا، إيمان، وردة، عايدة

وإلى كل من ساهم قلمي ولم ينساهم قلبي إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل وحصاد الدرب

إلى كل من ساندني ولو بكلمة تزيح عني تعب المسيرة ...

" الحمد لله على ما تبقى، وعلى ما هو آت، الحمد لله دائما وأبدا "

إيمان

الملخص:

بسبب الانهيارات المالية التي حصلت في اقتصاديات بعض الدول الكبرى والفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية،زاد الاهتمام بقضية الحوكمة خاصة من قبل السلطات الرقابية والمنظمات الدولية، من بينها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي أصدرت أوراقا دولية تتضمن معايير تبني الحوكمة في الشركات، لتصبح بعده بمثابة قواعد دولية تعمل بها معظم الدول.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحوكمة لتحسين أداء الشركات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم حوكمة الشركات والهدف منها، والأطراف المعنية بها، وكذلك محدداتها، آلياتها المبادئ الأساسية لها.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات تصبح أكثر جذبا للمستثمرين، وفرة الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل،رفع القيمة السوقية للشركة، تخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، مواجهة الفساد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، تحسين الأداء.

Abstract:

Because of the current landslides that occurred in the economies of some of the major powers and financial scandals of the world's leading companies, attention to the issue of private governance has increased by supervisory and regulatory authorities and international organizations, including the international Monetary Fund and the organization for Economic Cooperation and development, which issued an international paper adoption of corporate governance standards in companies, to serve as the international rules operate most states include.

The study aimed to insulate light on the role of corporate governance to Improve corporate performance, so by identifying the concept of governance companies and is intended to, and concerned parties as well the determinants, mechanisms of their basic principles.

The study concluded with a set of the most important results of companies which apply the principles of corporate governance become more attractive to investors, and the abundance of credit, lower the cost of funding, raising the market value of the company, reduce risks, and increase the company's competitiveness and tackle corruption.

Key words: corporate governance, financial performance

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	II
إهداء	V
الملخص	VII
Abstract	VII
فهرس المحتويات	IX
قائمة الجداول	XIII
قائمة الأشكال	XVI
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات	**21-2**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	**3**
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها	5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	7
المبحث الثاني: جوانب حوكمة الشركات	**9**
المطلب الثاني: المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات	9
المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات	12
المبحث الثالث: ركائز وآليات حوكمة الشركات	**14**
المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات	14
المطلب الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	16
المطلب الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	18

خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني : الإطار النظري للأداء المالي	**38-23**
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	**24**
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	24
المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي	27
المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته	28
المبحث الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	**30**
المطلب الأول: معايير الأداء المالي	30
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة للأداء المالي	30
المبحث الثالث: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي	**33**
المطلب الأول: أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي	33
المطلب الثاني: طرق وأساليب الحوكمة في تحسين الأداء المالي	36
المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي	37
خلاصة الفصل	38
الفصل الثالث : الجانب الميداني للدراسة	**75-40**
تمهيد:	40
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية	**41**
المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداء الدراسة	41
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية	43
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة	45
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة	**54**
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	54

المطلب الثاني: تحليل البيانات	56
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق	**66**
المطلب الأول: اختبار الفرضيات	66
المطلب الثاني: اختبار الفروق	71
خلاصة الفصل	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	80
الملاحق	86

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1 : الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	42
الجدول رقم 2 : توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	43
الجدول رقم 3 : جدول التوزيع لسلم ليكارت	44
الجدول رقم 4 : الصدق البنائي لعبارات البعد الأول	47
الجدول رقم 5 : الصدق البنائي لعبارات البعد الثاني	48
الجدول رقم 6 : الصدق البنائي لعبارات البعد الثالث	49
الجدول رقم 7 : الصدق البنائي لعبارات البعد الرابع	50
الجدول رقم 8 : معامل الارتباط بين معدل كل بعد من أبعاد المحور الأول والمعدل الكلي لعبارات المحور الأول.	50
الجدول رقم 9 : الصدق البنائي لعبارات المحور الثاني.	51
الجدول رقم 10 : معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة	52
الجدول رقم 11 : معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.	53
الجدول رقم 12 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	54
الجدول رقم 13 : توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.	54
الجدول رقم 14 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	55
الجدول رقم 15 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل بالشركة.	56
الجدول رقم 16 : اختبار التوزيع الطبيعي.	56
الجدول رقم 17 : تحليل عبارات البعد الأول من المحور الأول: (آلية مجلس الإدارة)	57
الجدول رقم 18 : تحليل عبارات البعد الثاني من المحور الأول: (آلية المراجعة الداخلية).	59

الجدول رقم 19: تحليل عبارات البعد الثالث من المحور الأول: (آلية المراجعة الخارجية)	60
الجدول رقم 20 : تحليل عبارات البعد الرابع من المحور الأول: (الإفصاح والشفافية).	62
الجدول رقم 21 : تحليل عبارات المحور الثاني: الأداء المالي بالشركات	63
الجدول رقم 22 : اختبار خطية العلاقة للفرضية الأولى	66
الجدول رقم 23 : تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الأولى	66
الجدول رقم 24 : اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الثانية	67
الجدول رقم 25 : تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثانية	67
الجدول رقم 26 : اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الثالثة	68
الجدول رقم 27 : تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة	68
الجدول رقم 28 : اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الرابعة	69
الجدول رقم 29 : تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة	69
الجدول رقم 30 : اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الرئيسية	70
الجدول رقم 31 : تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الرئيسية	71
الجدول رقم 32 : تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس	72
الجدول رقم 33 : تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	72
الجدول رقم 34 : تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	73
الجدول رقم 35 : تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير مدة العمل بالشركة	73

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1 : خصائص حوكمة الشركات	7

مقدمة

مقدمة:

تعرض اقتصاد العديد من شركات العالم الى حدوث انهيارات مالية والتي أثرت بدورها على أغلب دول العالم وقد كانت مفاجئة خاصة للدول المتقدمة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى ذلك إلى أزمات مالية، وقد شهد الاقتصاد الأمريكي اختلالات مالية ومحاسبية، ومنه أدت هذه الانهيارات أو الأزمات وما يتبعها من فساد مالي الى المطالبة بوجود بعض الضوابط والمبادئ لتحقيق الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاجها المستخدمين في الأسواق المالية.

لقد عملت العديد من اشركات العالم على اتخاذ إجراءات تصحيحية و البحث عن أساليب من أجل تجنب حدوث هذه الانهيارات في المستقبل، حيث كانت الفكرة الجيدة والسليمة هي بإتباع نظام يراقب نشاط الشركات و يحسن أدائها المالي، ومن أبرز القواعد والإجراءات التي يمكن تبنيها أو تناولها كانت الحوكمة ومن هنا بدأ الاهتمام أكثر بمفهوم حوكمة الشركات باعتبارها أداة تساعد في تنظيم النشاط في الأسواق المالية ووضع أنظمة أكثر صرامة لحوكمة الأسواق و الشركات وأيضا من أجل إصلاح الأنظمة المحاسبية ومعايير الإفصاح و الشفافية.

كما تعتبر حوكمة الشركات من أهم القواعد الضرورية التي تلجأ اليها المؤسسات أو الشركات من أجل تحسين أداء الشركة ووظائفها بأكمل وجه وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة، حيث يعتبر الأداء المالي من أبرز أنواع الأداء وأثر أهميتها حيث يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل من أجل تحقيق أبرز أهدافها.

تطرق العديد من الخبراء والاقتصاديين الى دراسة حوكمة الشركات وجوانبها وأثرها في تحسين الأداء المالي في مختلف وظائفها خاصة المالية والمحاسبية.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05 لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

من خلال الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لمجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى0.05 للمراجعة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى0.05 للمراجعة الخارجية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى0.05 للإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

2. الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية والتي ستحاول الإجابة عليها من خلال البحث:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05 لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05 لمجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05 للمراجعة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05 للمراجعة الخارجية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح والشفافية عند مستوى0.05 على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

3. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد طبيعة هيكل حوكمة الشركات ومعرفة أثره على الأداء المالي.
- التعرف على أهمية حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها على الأداء المالي.
- إبراز العلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

يعد أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من أهم المواضيع الاقتصادية التي لا يزال التركيز على تطويرها وتوسيعها. ومن هنا ستكون دراستنا بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من تطورات اقتصادية.

5. المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ووفقا للإشكالية المطروحة سابقا والفرضيات الموضوعة، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة والإحاطة بجميع جوانبها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصلين النظريين الأول والثاني من أجل وصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في حوكمة الشركات والأداء المالي، كذلك وصف العلاقة بينهما، أما في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان باعتبارها أداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات من أجل معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل وتفسير المعلومات المتحصل عليها وقصد الإجابة على الإشكالية والاسئلة المطروحة واختيار مدى صحة الفرضيات وذلك باستخدام برنامج (SPSS 21) كونه الأنسب لمعالجة بيانات الاستبيان.

6. أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع في بحثنا ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص إدارة مالية.
- أهمية الموضوع، وهذا نظرا للتطورات التي شهدها العالم والذي أفرز ما يعرف بحوكمة الشركات، وكذا تنامي دورها وأهميتها مما أدى إلى تحسين أداء الشركات وزيادة فعاليتها.
- المشاكل والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

7. صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع باللغة العربية والأجنبية، في إبراز العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي.
- عدم إعطاء الأهمية الكافية للاستبيان من قبل بعض الموظفين خلال إجابتهم.
- صعوبة تحليل الاستبيان.

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة محمد نجيب دبابش، طارق قدوري تحت عنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

هدفت هذه الدراسة لتبيان أهمية دور المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصاد، ولضمان نجاح هذه المؤسسات أكد الباحثان على ضرورة اتباع المؤسسات النظام المحاسبي المالي لما يوفره من معرفة مالية.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- ✓ أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتطلب محاسبين مسجلين بالمعرفة العلمية والأساليب الحديثة لضمان مساهمة المؤسسات الصغيرة بشكل فعال.
- ✓ غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط في كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقارها للإطارات ذات الكفاءة المهنية في هذا المجال، مما يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي نظرا لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها المالية.

- **دراسة خلفات دينال بعنوان دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:**

هي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الأغواط، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار نتائج لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مؤشرات الأداء المالي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ المؤسسة الاقتصادية المعنية لدور معايير المحاسبة الدولية في تحسين عملية اتخاد القرارات تكون محدودة الأفق.
- ✓ الطرق الحديثة في تقييم بنود الأصول والخصوم تساهم في زيادة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **دراسة العابدي دلال بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تحقيق المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة اليابس للتأمينات الجزائرية:**

وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر حوكمة الشركات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات في استغلالها لمواردها.

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومة ويسهل لمستخدميها من معرفة الحالة العامة للشركة.
- ✓ تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها الداخلية والخارجية.

- **دراسة وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، 2015-2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، باعتبارها إحدى الآليات والنظم الجديدة التي أثبتت فعاليتها في تجارب عالمية عديدة، وهذا من خلال تصميم 150 استبيان وتوزيعه على عينة من 150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، واستخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج الاستبيان واختبار صحة فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد على أن تطبيق الحكومة المؤسسية فيها يعمل على تحسين الأداء بها على كافة المستويات سواء الفردي أو الكلي للمؤسسة، مع وجود تقبل واضح لتبني هذا النظام، لكن يشترط توفير البيئة الملائمة لذلك وعلى رأسها التكوين والتوعية بأهمية وفوائد الحوكمة المؤسسية وانعكاساتها المثمرة البعيدة الأمد.

9. هيكل الدراسة:

لتجسيد موضوع دراستنا والوصول إلى النتائج المنتظرة، تم اعتماد خطة تتضمن ثلاثة فصول خصص فصلين منها للجانب النظري، أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي إضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن بعض النتائج والتوصيات الموصل إليها.

تم التطرق في الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات، من خلال ثلاث مباحث تم فيها عرض مختلف جوانب حوكمة الشركات (نشأته، مفهومها، أهميتها، خصائصها، أهدافها، مبادئها، محدداتها، آلياتها والأطراف المعنية بتطبيقها)

أما الفصل الثاني تضمن الأداء المالي وعلاقته بحوكمة الشركات، من خلال ثلاث مباحث تم تقديم مفهوم الأداء بصفة عامة وأنواعه، ثم عرض الإطار النظري للأداء المالي بصفة خاصة من خلال مفهومه، أهدافه، معاييره، العوامل المؤثرة عليه، وفي الأخير تم إبراز مساهمة حوكمة الشركات على الأداء المالي من خلال عرض أثر الآليات وطرق أساليب حوكمة الشركات على الأداء المالي.

وفي الأخير تناول الفصل الثالث إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وذلك من خلال دراسة إحصائية لأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

حظي مفهوم حوكمة الشركات بأهمية كبيرة خلال السنوات الماضية، وذلك لما له من تأثير على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث انطلق الاهتمام بحوكمة الشركات بعد تعرضها جملة من الانهيارات والقضايا المتعلقة باستغلال السلطة، قلة الشفافية، وعدم الإفصاح عن الأزمات المالية التي واجهتها الكثير من المؤسسات حول العالم، ومن هنا تم اتخاذ قرار جيد حول كيفية استخدام الحوكمة الرشيدة لمنع حدوث أزمات مالية قادمة. حيث لا ينبغي للشركات أن تنتظر الحكومات حتى تفرض عليها مجموعة من الأساليب في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتجنب اتساع دائرة المخاطر.

لذا لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في أقل تقدير ازداد الاهتمام بصياغة مفهوم حوكمة الشركات، ووضع مجموعة من الآليات التي تجعل الحوكمة تكتسب دورا فعالا في الشركات.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني: جوانب حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: ركائز وآليات حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

أدى نمط الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق المؤسسات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في الدول التي تعمل بها هذه المؤسسات، وحتى تحافظ هذه المؤسسات تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحكومة الشركات التي تضمن مستوى معينا من الشفافية، والعدالة والدقة المالية.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

أدى ظهور نظرية الوكالة وفصل الملكية عن الإدارة والمشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين إدارة الشركة، المساهمين والأطراف الأخرى إلى التفكير بضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تعمل على حماية أصحاب المصالح (فهيم، 2012، ص46).

حيث أن من أسباب ظهور الحوكمة هو محاولة القضاء على المشاكل التي قد تتعرض لها الشركات أو على الأقل التقليل منها، إذ أن من شأنها أن تعمل كرادع للذين تسول لهم أنفسهم بالتلاعب بممتلكات الشركات وأموال المساهمين. وتهدف هذه القوانين وغيرها لتقوية روابط الثقة والمسؤولية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة مع الشركات من أجل توفير حماية أفضل للمستثمرين التي تعيد الثقة على مستوى الأسواق المالية. وتقوم على مبادئ أهمها صحة الحسابات ودقتها، توافر المعلومات وصحتها ومسؤولية الإدارة واستقلالية المدققين الخارجيين والعديد من الأمور التي تعزز الثقة بالأسواق المالية.

فالتطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية، وبروز الشركات العملاقة، ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك، وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة، والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان. ويبدو أن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة و لكن لا تلقى الاهتمام الكافي، وعلى إثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية وكنتيجة للتحريات الكثيرة تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتقديم الرشاوى لبعض المسئولين، قد أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام1977 في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات، وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية، وفي عام1985 وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار و القروض تأسست لجنة "تريدوي" (Treadway Commission) وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها في عام 1987 ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة للتدقيق، ومراجعة داخلية أكثر موضوعية، بشكل يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية.

وفي عام 1991 تم تشكيل لجنة "كادبري" (Cadbury) على إثر الفضائح المالية التي هزت الشركات في بريطانيا خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك من جهة وبين الشركات من جهة أخرى، وساد القلق على الاستثمارات، وترتب على ذلك قيام بورصة لندن بتشكيل لجنة "كادبري" عام 1991، وتحديد وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك لمنع حدوث الخسائر الكبيرة في الشركات.

وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتعاون مع البنك الدولي اتفقا على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها، حيث يوجد إجماع دولي على أن حوكمة الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل (مخلوف، 2009، ص7_8).

لخص بن درويش (2007، ص19_20) مراحل تطور الحوكمة فيما يلي:

1. ابتداء من أزمة الكساد (ما بعد عام 1932) وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
2. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976–1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
3. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976–1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
4. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976–1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
5. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة(1996–2000) كنتيجة لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية، وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.
6. أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.
7. على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة، اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

8. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001–2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحا عل حالات الفشل والفساد الأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.
9. مع تتابع ظاهرو الأزمات الاقتصادية، وانهيار عديد من الشركات العملاقة، اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة، وقام بترشيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها

تطرقنا في هذا المطلب إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وذلك وفق ما يلي:

أولا: تعريف حوكمة الشركات

لقد تعدد تعريف حوكمة الشركات بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم وذلك قد تم تقسيم مفهوم حوكمة الشركات إلى مفهوم لغولي واصطلاحي.

لغويا: يعد لفظ الحوكمة مستحدثا في اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، وهو مستمد من الفعل الثلاثي حكم، حكما وحكومة في البلاد، تتولى إدارة شؤونها فهو حاكم جمع حكام، وهو الانضباط والسيطرة والمزيد من التدخل (ميخائيل، 2005، ص177).

اصطلاحا: في البداية تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى وداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والقانونية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل (بن درويش، 2007، ص19_20).

المفهوم الاقتصادي: يشير مصطلح حوكمة الشركات من الناحية الاقتصادية إلى الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركة، من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم، ولا يهدف مفهوم حوكمة الشركات إلى حماية أقلية المساهمين فقط ولكن الأهم من ذلك حماية كبار المقرضين والمستثمرين والمساهمين لضمان عوائد مجزية لهم، لأن هؤلاء هم الفئة القادرة على المشاركة الفعالة في نمو الشركات (خضر، 2012، ص90).

تعريف حوكمة الشركات من وجهة نظر بعض المنظمات والخبراء:

تعريف البنك الدولي: فقد عرف حوكمة الشركات على أنها تشمل القواعد التي توجه سلوك الشركات وحملة الأسهم وإدارة الشركات وكذلك الإجراءات الرامية إلى فرض تطبيق تلك القواعد وتعزيزها (خضر، 2012، ص85).

أما **Gérard charreeaux** فقد عرفها على أنها مجموعة من الآليات التنظيمية التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين وبعبارة أخرى الميكانزيم الذي ينظم سلوكهم (سعود، 2016، ص16).

وبناء على كل ما سبق يمكننا صياغة تعريف شامل لحوكمة الشركات وفق التالي:

هي نظام للإدارة والتوجيه والرقابة تتبناه الشركة ليعمل على تنظيم العلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة كما يشمل توزيع الحقوق والمسؤوليات بينهم وخاصة بين الملاك والإدارة العليا ومجلس الإدارة التنفيذية وغيرهم من أصحاب المصالح الأخرى وذلك في إطار الشفافية والنزاهة، العدالة والمساءلة بغرض إنجاز أهداف الشركة وتعظيم قيمتها والحفاظ على مصالح الجهات ذات العلاقة المباشرة والمجتمع في مجمله.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

من خلال التعريف المقدم لحوكمة الشركات يتضح أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تتصف بها الحوكمة الجيدة وتميز طبيعة عمل الشركات التي تعتمد عليها ومن أهم ما ذكر خلف (2012، ص9):

- **الانضباط:** يعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.
- **الاستقلالية:** يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل وأيضا تدعيم وجود المراجعين المستقلين.
- **الإفصاح والشفافية:** يتحقق ذلك من خلال تقديم صورة حقيقية وواضحة عن كل ما يحدث وذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقارير المالية السنوية في وقتها المناسب، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.
- **المسؤولية:** وتكون أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، وتتحقق المسؤولية من خلال عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجية وتراقب أعمالها.
- **العدالة:** يعني احترام حقوق المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة، يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.

- **المساءلة:** بمعنى إمكانية تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وحتى تتحقق لابد من ممارسة العمل بعناية ومسؤولية، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

الشكل رقم 1 : خصائص حوكمة الشركات

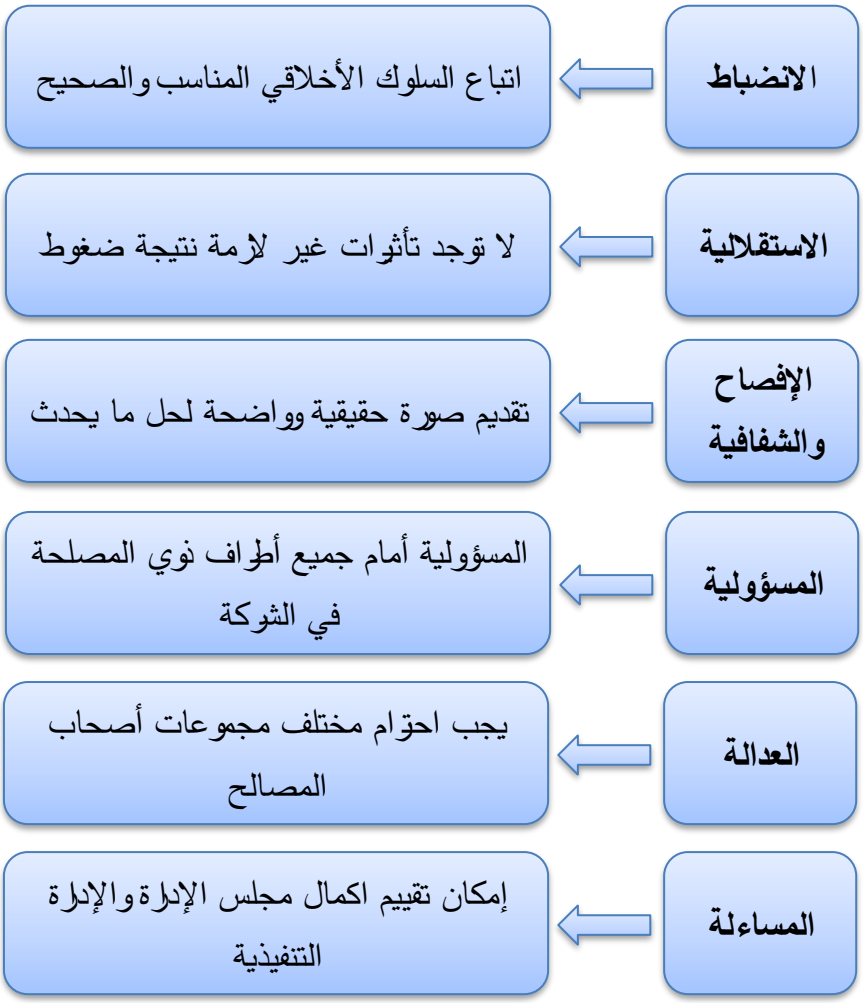

المصدر: حماد، 2005، ص23

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تكمن أهمية وأبرز أهداف حوكمة الشركات فيما يلي

أولا: أهمية حوكمة الشركات

يرى سليمان (2008، ص15_16) أن لحوكمة الشركات أهمية بالغة نذكر منها:

- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- توفير إطار تنظيمي يمكن الشركة من تحديد أهدافها وكذا كيفية تحقيقها.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتحسينه.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- إمكانية الانضمام لنظام المالية الدولية.
- تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية التي تربط إدارة الشركة والأطراف الأخرى.
- تعزيز قدرة الشركة التنافسية وأداءها وتعظيم قيمتها السوقية.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

ذكر جوهر (2014، ص218_219) أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة ومدى الالتزام بالقوانين والإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها.
- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالشركة) على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم ختامية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.
- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على الشركة.
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية والمالية أو نتائج نشاط الشركة وعوامل المخاطر المتوقعة والصفقات التي تعقد مع أطراف أخرى أية ترتيبات تمكن مساهمين بعينهم من الحصول على سيطرة لا تناسب مع ملكيتهم في رأس المال وأي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذين بما يحصلون عليه من مكافآت، والمعلومات التي تصف هياكل قواعد إدارة الشركة وسياساتها.
- إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.
- التأكد من قدرة المساهمين في ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة ظهور المشاكل، ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل.

المبحث الثاني: جوانب حوكمة الشركات

سنتناول من خلال هذا المبحث جمبع جوانب حوكمة الشركات والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: أطراف حوكمة الشركات

- **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- **مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد تبنت المبادئ العلمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم واجب العناية اللازمة وواجب الإخلاص في العمل (زرزار، 2010، ص9).
- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح:** وهي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والموظفين، ويجب ملاحظة هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار (بن دادة، 2012، ص9).

المطلب الثاني: المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات

إن مبادئ حوكمة الشركات تختلف من دولة لأخرى وهذا حسب القانون الذي تتبعه وقد أصدرت هيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عامة لحوكمة الشركات، وسنتطرق فيما يلي إلى مبادئ رئيسية لحوكمة الشركات نذكر منها ما يلي:

1.حقوق المساهمين

يرى الربيعي (2011، ص66_68) أن حقوق المساهمين تتمثل في:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في وجود المناسب وبصورة منتظمة ومن بينها:

- ✓ التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
- ✓ طرح أسهم إضافية.
- ✓ آلية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة وإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمين من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة ويجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالنيابة.
- ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرين المؤسسين في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معنية من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

2.المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب وأن يتم تعويضهم في حالته انتهاك حقوقهم كما يجب (حماد، 2005، ص42_43):

- أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس بالشركة.

3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يضمن حقوق أصحاب المصالح في الشركة من عمال وحملة السندات والبنوك والعملاء والموردين وذلك يذكر التويجري (2007، ص10):

- احترام حقوقهم القانونية والتعويض من حالته انتهاكها ووضع آليات تعزز مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- إنشاء جماعات حملات السندات والسماح لممثل الجماعة بحضور الجمعية العامة.
- الترخيص بتكوين اتحادات العاملين للمساهمين.
- تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سلمية (حماد، 2005، ص43).

4. الإفصاح والشفافية

في البداية تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام الحوكمة وهي أساس نجاح هذا النظام، وهذا لما وفره وذكره موسى (2010، ص61_62):

- المعلومات التي يحتاجها المساهمون والمستثمرين والهيئات الخارجية والتي على أساسها يتخذ هؤلاء قراراتهم.
- التأكد من أن القوائم المالية والتقارير التي تقدمها الشركات قد تمت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ولقواعد المراجعة المتعارف عليها.
- تقديم تقارير سنوية عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها، وأن تعبر هذه التقارير والقوائم الصادرة بصدق عن المركز الحقيقي للشركة بشكل يمكن من تقدير مخطرها ومزاياها.
- التأكيد على ضرورة مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.
- الإعلان بشفافية عن كل البيانات والإجراءات التي تتم داخل سوق الأوراق المالية.

5. مسؤوليات مجلس الإدارة

يرى الربيعي (2011، ص66_68) أنه على إطار حوكمة الشركات ضمان ما يلي:

- إتاحة الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، وأن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مسائلة مجلس الإدارة من لدن الشركة والمساهمين.
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا توافر النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، والعمل على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة، وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.
- يتعين أن يطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

✓ مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية.

✓ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم.

✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، وهذا بوجود مراجع مستقل وإيجاد النظم الرقابة الملائمة والالتزام بأحكام القانون.

✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي في ظلها مجلس الإدارة، وإجراء التغيرات المطلوبة والإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات

تتوقف فعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما أشرنا سابقا على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات، والمتمثلة فيما يلي:

1. المحددات الداخلية

تتمثل هذه المحددات في القوانين والقواعد والتعليمات والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمسؤوليات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وذلك من أجل تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2. المحددات الخارجية

تتمثل في كافة عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على الشركة والتي تشمل:

- **القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي:** ونذكر منها قانون حقوق الملكية، قانون العقود، وقانون الإفلاس ونزع الملكية (آليات الخروج من الاستثمار)
- **كفاءة القطاع المالي:** يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات، حيث يوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها، ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمرا هاما، حيث تقوم البنوك بتوفير التمويل اللازم، لذي فهي تلعب دور المراقب الخارجي لضرورة توفر حوكمة جيدة لدى الشركات المقترضة.
- **كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية:** كهيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على الشركات، هذا فضلا عن وجود المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، ومنها على سبيل المثال الجمعيات

المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها. بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

- **عدالة وشفافية إجراءات الخصخصة:** يعتبر وجود قواعد وإجراءات واضحة المعالم دقيقة وشفافة تنص على كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات أمرا أساسيا، وذلك لأنه من الممكن أن تؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة الأعمال.
- وضوح وشفافية النظم الضريبية وبساطتها الأمر الذي يمنع المسؤولين من ممارسة الاختيارات الشخصية وعمليات التضليل.
- وجود نظام قضائي مستقل شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية في الوقت المناسب.
- وجود وسائل إعلام مطلعة وباحثة عن الحقيقة حيث يعتبر وجود الصحافة القوية واسعة الاطلاع والمتخصصة في الجانب المالي أمرا أساسيا بالنسبة لصغار المستثمرين وأصحاب المصالح، وهذا نظرا لان صغار المستثمرين وأصحاب المصالح لا يملكون الوقت والخبرة والموارد اللازمة لتجميع المعلومات عن الشركة وتحليلها لاتخاذ القرارات السليمة فيصبح هذا الأمر متروكا لوسائل الإعلام المالية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (fawzy, 2003, p4).

المبحث الثالث: ركائز وآليات حوكمة الشركات

تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم الركائز والآليات بنوعيها الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات

للحوكمة مجموعة من الركائز الأساسية الداخلية والخارجية التي يجب تحقيقها وتتلخص في:

- الرقابة والمسؤولية (لجنة المراجعة –مسؤول الالتزام).
- الالتزام الأخلاقي.
- الأنظمة واللوائح وأجهزة الدول الرقابية.

1. الرقابة والمساءلة

يمثل الغش والخداع اللبنة الأولى في منظومة الفساد، واكتشاف الغش خاصة في الأمور المالية يمثل تحديا كبيرا للمحاسبيين، وبالتالي فلا بد من مقابلتها بإجراءات وقائية متطورة تطورا كاملا تمثل آليات جديدة للرقابة.

ومن أهم آليات الرقابة والمساءلة لجنة المراجعة الداخلية، وهي لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويجب ألا يقل عدد أعضائها من ثلاثة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حال عدم توافر العدد الكافي من عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويرى علي (2013، ص55) من أهم مهام لجنة المراجعة الداخلية ما يلي:

- للجنة الحق في اعتماد خطة المراجعة الخارجية وابدأ ملاحظاتها عليها ولها الحق باعتماد أي أعمال يتطلب مراجعتها خارج نطاق عمل المراجعة الخارجية التي تكلف بها هذه المكاتب.
- يجب أن تجتمع لجنة المراجعة الداخلية على الأقل أربعة اجتماعات في السنة وتدون اجتماعها في محاضر رسمية، وتقوم بتقييم كفاءة المدير المالي بالشركة وباقي أفراد الإدارة المالية.
- أيضا دراسة نظام الرقابة الداخلية، ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه تقوم بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها مجلس الإدارة.
- من مهام اللجنة دراسة القوائم المالية وتقارير المحاسب الخارجي عليها قبل عرضها على مجلس الإدارة وابدأ ملاحظاتها عليها.

- من المهام الأخرى التي تقوم بها اللجنة متابعة مدى التزام الشركة بنظام هيئة سوق المال واللوائح التنفيذية له.

إن قيام لجنة المراجعة بدورها باستقلال ومهنية يؤكد ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبنى قراراتها على المعلومات المالية التي تعلن عن الشركة.

من أدوات الرقابة والمساءلة الهامة في الشركات وظيفة أمين سر المجلس (مسؤول الالتزام) فهو رجل الحوكمة الأول بالشركة، وهو الذي يراقب التطبيق السليم لسياسات حوكمة الشركات والتنفيذ الفعلي لها، والتأكيد من أن المسؤولين بالشركة ملتزمون بتطبيق القانون والقواعد والسياسات المحددة في النظام الأساسي للشركة.

من أهم واجبات مسؤول الالتزام التأكد من أن الشركة والمسؤولين فيها ملتزمون بتطبيق مواد نظام الشركات وأن يطلع باستمرار على أحدث الممارسات العالمية لحوكمة الشركة ومد مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بها بالتعاون مع الشؤون القانونية للشركة، ومن مهام مسؤول الالتزام أيضا الإعداد والمشاركة في الجمعية العامة للشركة وفقا لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، أيضا يقوم مسؤول الالتزام بمساعدة رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإعداد وإدارة اجتماعات مجلس الإدارة.

ثانيا: الالتزام الأخلاقي

يجب على مجلس الإدارة تبني ميثاق أخلاقي لعمل الشركة قد يستمد أحكامه من الفكر الإنساني والقواعد المنظمة للعمل، والأهم أن يلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تعطي هذه الأخلاق قوة إلزامية ترتكز على بواعث دينية دائمة وثابتة في مقاصدها.

ولكي ينجح مجلس إدارة الشركة في نشر ثقافة الإلزام الأخلاقي فقد أوهمت العديد من الهيئات المهنية المتخصصة بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل للسلوك الأخلاقي يلتزم جميع العاملين بالشركة بما فيه من قيم وأخلاق.

قام علي (2013، ص56) بتقسيم دليل السلوك الأخلاقي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- قسم عن قيم الشركة ومبادئها الأخلاقية حيث يجب أن توضح الشركة التزامها في جميع معاملاتها الداخلية والخارجية بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، مع حماية حقوق المساهمين وتحقيق رضا العملاء وحماية البيئة التي تعمل فيها الشركة، وأخيرا الالتزام بالأمانة والإخلاص.
- والقسم الثاني يوضح المعايير الأخلاقية لعلاقة الشركة بأصحاب المصالح بدءا من علاقة الشركة مع الموظفين والعاملين بها، حيث يجب على الشركة أن توضح أن العنصر البشري لديها هو أساس نجاحها، ولذلك تلتزم بمعاملتهم جميعا باحترام وثقة لبناء علاقة عمل طويلة الأجل وفقا لنظم العمل في الدولة واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز، مع توفير ظروف عمل صحية وآمنة مع إلزام الشركة بإزالة أي أسباب لتعارض المصالح والتي قد تؤثر على أداء العنصر البشري.

- الجزء الأخير من هذا الميثاق يحدد العلاقة بين الشركة والبيئة والمجتمع المحيط بها، حيث يجب أن توضح الشركة التزامها بتطبيق الأنظمة والتشريعات واللوائح المنظمة لعملها وفق الصيغة القانونية والتراخيص الممنوحة لها لمزاولة العمل، أيضا فإن الشركة كجزء من المجتمع الذي توجد فيه يجب أن تبنى علاقة مع مجتمعها قائمة على المعايير الأخلاقية والقيم الموضحة في القسم الأول بما يحافظ على نظافة وسلامة البيئة المحيطة بها، وأنها سوف تدعم مجتمعها عن طريق مجموعة من الأنشطة الخيرية والتعليمية.

المطلب الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، آلية المراجعة الداخلية، آلية الإفصاح والشفافية.

أولا: مجلس الإدارة

أعلى سلطة في الشركة الذي ترجع إليه الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم. ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسؤولا بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة.

يتكون مجلس الإدارة أساسا من نوعين من الأعضاء وهم الأعضاء المستقلين الذين يأتون من خارج الشركة أو الإدارة التنفيذية، ولتحقيق آليات الأشراف والاستقلال التي تدعو إليها مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لمجالس الإدارة فإنه ينبغي أن يتكون مجلس الإدارة من أغلبية الأعضاء الخارجيين المستقلين، وذلك لتقليل أي تعارض في المصالح فيما يتعلق بمسؤوليتهم، كما أن عنصر النوعية من الأمور التي يجب مراعاتها في تشكيل مجلس الإدارة، ويقصد بذلك توافر المهارة والكفاءة في أعضاء المجلس بما يؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالإضافة إلى ذلك القدرة على متابعة ومسائلة الإدارة التنفيذية عن أعمالها(الأغا، 2011، ص35).

ذكر سليمان (2006، ص35) مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي:

- يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح في نظام الشركة الأساسي.
- يجب أن يؤدي مجلس الإدارة مهماته بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو أي مصدر موثوق فيه.
- يمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين وعليه أن يلتزم بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموما وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها.

- يحدد مجلس الإدارة الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، إجراءات اتخاذ القرار ومدى التفويض.

ثانيا: آلية المراجعة الداخلية

تناولنا في هذه الآلية ما يلي:

1. تعريف المراجعة الداخلية

تعدد تعريف المراجعة الداخلية، وقد تبنينا التعاريف التالية:

المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة تقييم مستقلة مقررة داخل أحد منظمات الأعمال بهدف فحص وتقييم أنشطتها باعتبارها أداء لخدمة هذا التنظيم. (لطفي، 2005، ص98).

كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته، وتقوم بها إدارة داخل المشروع تسمى إدارة المراجعة الداخلية، ومجالها عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المشروع ككل (نصر، شحاتة، 2006، ص496).

2. أهداف المراجعة الداخلية

يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة كافة أعضاء الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال عن طريق تزويدهم بأنواع معينة من التحليلات التقييمات والمقترحات بالإضافة إلى تعليمات ملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص، ويرتبط المراجعون الداخليون بكل مرحلة من أنشطة المؤسسة والتي قد تمثل خدمة للإدارة. ويمتد ذلك الارتباط إلى مدى أوسع من السجلات المحاسبة والمالية إلى الحصول على فهم كامل بالأعمال والأنشطة محل الفحص (لطفي، 2005، ص99).

3. أهمية المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة منها (نصر شحاتة، 2006، ص496).

- المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع ومخرجاتها تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس المباشرة،
- نظرا لمدى أهمية هذه الأداة الرقابية اتجهت إدارة الشركات خاصة تلك المقيدة بالبورصة إلى تطويرها، وأصبح يوجد الآن ما يعرف بالمراجعة الداخلية الحديثة وهذه الأداة متطورة تغطي نظم فرعية لمراجعات داخلية مثل المراجعة الإنتاجية، مراجعة الأداة، مراجعة الكفاءة، المراجعة البيئية والمراجعة التشغيلية.

ثالثا: آلية الإفصاح والشفافية

1. الإفصاح

يقصد بالإفصاح بشكل أكثر تحديدا تلك العملية والمنهج لتوفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح (حماد، 2005، ص930).

يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسب العظمى من الأسهم، وكذا الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، كما يشترط في الإفصاح أن يتم بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب ودون تأخير (تويجري، 2007، ص10).

2. الشفافية

يقصد بالشفافية قيام الشركات بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، فيما عدا التي يكون من شأنها الأضرار بمصالح الشركة فيجوز لهذا الاحتفاظ بسريتها، مثل أسرار الصناعة والعلاقات مع الموردين وغير ذلك (البربري، 2007، ص4).

وعلى ذلك فإن الشفافية تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات الشركة الواردة في التقارير وتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار الرشيد وكذلك أداء الشركة حيث يتم وضع المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الشركة تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص المتعاملين في السوق وعدم حجب أي معلومات أو بيانات مالية طالما لم تسبب ضررا للشركة (صبري، 2014، ص26).

المطلب الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

هناك العديد من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات نذكر منها:

أولا: آلية المراجعة الخارجية

تطرقنا في هذه الآلية ما يلي:

1. تعريف المراجعة الخارجية

توجد عدة تعاريف للمراجعة الخارجية منها:

المراجعة الخارجية هي الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة. (محمد، 2008 ص41).

كما تعرف بأنها تلك المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة أو الشركة، حيث يكون مستقل عن إدارة الشركة. (الصحن، الصبان، 2008، ص38).

2. أهداف المراجعة الخارجية

يسعى محمد (2008، ص41) لتحقيق جملة من أهداف المراجعة الخارجية من أهمها المراجعة الخارجية:

- إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة.
- التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات الشركة ومطابقتها مع الأهداف المسطرة.
- تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة.

ثانيا: آلية فعالية حملة الأسهم

لا يوجد تعريف محدد لفعالية المساهمين، ويستعمل في تحليل مفهوم الفعالية نوعين من المساهمين (العابدي، 2016، ص158_160).

إن المستثمر الفرد هو الذي يمتلك عدد بسيط من الأسهم، وبإمكانه حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين التي تعقدها المؤسسة كل عام، وتقديم العروض للتصويت عليها أثناء الاجتماعات، وكذلك التصويت على عروض أخرى مطروحة أثناء هذه الاجتماعات، ونرى أنه على الرغم من ذلك وبشكل عملي لا يتم الموافقة على أغلب العروض المقدمة من قبل المساهمين الأفراد، خاصة تلك التي تنافي رغبات التنفيذيين ومجلس الإدارة.

ثالثا: آلية المقرضين

بصفة عامة هناك نوعين من المقرضين، المقرضين المؤسسين مثل البنوك والمقرضين الأفراد مثل حاملي

السندات، فإذا كانت المؤسسة تعاني من مستوى ضعيف لحوكمة الشركات فسوف يؤدي ذلك بالتبعية إلى انخفاض قيمة السندات الخاصة بهم مثلما يحدث لقيمة السهم، وإذا انهارت المؤسسة لعدم التزاماتها بقواعد الحوكمة يكون المقرضين عرضة لضياع أموالهم المقرضة لتلك المؤسسة، بينما يجد البنك أنه أحق أن يكون مراقبا للمؤسسة التي يقرض الأموال لها، ولا يكون لحاملي السندات من الأفراد أية مصادر تمكنهم من مراقبة سلوك المؤسسة (العابدي، 2016، ص156_157).

رابعا: آليات حوكمة خارجية أخرى

توجد آليات حوكمة خارجية أخرى تؤثر على الحوكمة كمنظمة الشفافية العالمية التي تضغط على الحكومات والدول من أجل محاربة الفساد المالي والإداري، كما تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية (الشتويات، 2015، ص391)

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات وبعد الإلمام بأبرز جوانب حوكمة الشركات من تعريف وأهداف ومبادئ والتطرق إلى أهم الآليات المتمثلة في آليات داخلية وآليات خارجية، توصلنا إلى أن حوكمة الشركات نظام للإدارة والتوجيه والرقابة تتبناه الشركة لتنظيم العلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

تهدف حوكمة الشركات إلى حماية حقوق المساهمين في الشركة وذلك في إطار الشفافية، العدالة والمساءلة، ويتطلب التطبيق السليم لحوكمة الشركات الالتزام بمجموعة من المبادئ والآليات الداخلية والخارجية التي تشكل القواعد الأساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرشيدة.

الفصل الثاني
الإطار النظري للأداء المالي

تمهيد:

لقد شهدت الوظيفة المالية تطور في المجال النظري، فتحول الاهتمام بالتركيز على النفقات المالية، وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، ومنه اعتبرنا الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية شمولا، ومنه يمكن القول إن الأداء المالي مجموعة من معطيات تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة والوسيلة المستخدمة لتوصل المعلومات ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة وموثقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وفي الأخير قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول عن ماهية الأداء المالي من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف والى تقييم الأداء المالي، أما في المبحث الثاني سنتناول جوانب الأداء المالي المتمثلة في العوامل المؤثرة وتحديد المعايير وفي الأخير سنقوم بدراسة علاقة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء الجيد أساس استمرار المؤسسة ونجاحها، والأداء المالي أحد فروع الأداء، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

سنتعرف من خلال هذا المطلب للإطار النظري للأداء المالي وأهم جوانبه

أولا: مفهوم الأداء وأنواعه

1.مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء عموما من أكثر المفاهيم الإدارية سعت شمولا إذ تنطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات من مختلف أنواعها.

يقصد بالأداء أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة بمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (إدريس منصور، 2009، ص38).

كما يعرف الأداء بأنه المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات. (أبو النصر، 2008، ص72).

نستنتج مما سبق أن الأداء هو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المادية والبشرية المتاحة لها، وذلك لتحقيق مختلفة أهدافها المخطط لها بفعالية.

2.أنواع الأداء

تم من خلال هذا الفرع عرض أنواع الأداء في الشركة، وذلك بفرض اختيار معايير التصنيف واعتمد عشي (2002، ص3_4) على المعايير التالية:

1.2 حسب معيار المصدر: وفق لهذا المصدر، يمكن تقييم أداء المؤسسة إلى نوعين: الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

- **الأداء الداخلي**: ويطلق عليه أيضا اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

✓ **الأداء البشري**: وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على منع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

✓ **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

✓ **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة

- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة المؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده.

2.2. حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يتم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وجزئي.

- **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت في جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة الجزئية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها.
- **الأداء الجزئي:** هو قدرة النظام الجزئي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

3.2. حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار وبشده بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم هذا الأداء حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

- **أداء الوظيفة المالية:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة
- **أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق هذا الأداء عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه.
- **أداء وظيفة الأفراد:** تكمن أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة.
- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداءها على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على الموارد بجودة عالية وفي العالم المحددة.

4.2. حسب معيار الطبيعة: تمارس المنظمة عادة نشاطها في مجالات أداء مختلفة تقسم أهدافها إلى اقتصادية واجتماعية وإدارية.

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر هذا الأداء المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتقاس بمقاييس الربحية.
- **الأداء الاجتماعي:** يعد الأساس لتحقيق المسؤولية الاجتماعية حيث يتميز بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المنظمة في المجالات الاجتماعية.
- **الأداء الإداري:** يتمثل في الجانب الثالث من جوانب الأداء في منظمات الأعمال في الأداء الإداري للخطط والسياسات بطريقة ذات كفاية وفعالية.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي وأهميته

1.مفهوم الأداء المالي

يقصد بالأداء المالي مدى قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية جراء استخدامها للأموال المتاحة لديها، وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الشواورة، 2008، ص233).

هناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات وصافي الثروة (طالب، المشهداني، 2011، ص67_68)

يرى البعض بأن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة (دادن، 2006، ص11).

من خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف الأداء المالي بأنه تشخيص للوضعية المالية للشركة بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج وغيرها من الجداول الملحقة بهدف تحديد مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة ومدى الفعالية في تحقيق الأهداف المخططة ومدى الكفاءة في استخدام موارد الشركة وبالتالي تحديد مدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي.

2. أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنها تهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين.

يعد الأداء المالي المجال المحدد لمدى نجاح الشركة، وعدم تحقيقه بالمستوى المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر، حيث يؤكد العديد من الباحثين بأن أفضل الأدلة حول أداء الشركة استراتيجيا هو الأداء المالي (صبحي، الغالبي، 2009، ص42_43).

تتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة الشركات واستثماراتها وفق للأهداف العامة الشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستثمارية والبقاء والمنافسة.

وإضافة لذلك فإن تفوق الشركة على غيرها في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا، ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الداء المتفوق والمركز المالي المتفق يعدان وجهان لعملة واحدة (Hunt, Morgan, 1995, p6).

وبشكل عام قام الخطيب (2010، ص46) بحصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة وتحسينها بهدف تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين.
- تقييم سيولة الشركة بغرض تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات.
- تقييم تطور نشاط الشركة بغرض معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراتها.
- تقييم تطور حجم النشاط وذلك بهدف تزويد الشركة بمجموعة من الميزات ذات الأبعاد الاقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

حصر جمعة (2000، ص247) الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة ومنها: التوازن المالي، نمو النشاط، المردودية والربحية، السيولة.

1. **التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي وهو يمثل في لحظة مهينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعامل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ومنه فإن رأس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة رأس المال مضاف إليه الديون الطويلة الأجل والمتوسطة وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات. مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير.

2. **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى

نجاح استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3. **الربحية والمردودية:** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح.

فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم لأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجيه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص، وهو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

4.السيولة: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة والمخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة (دبابش، قدوري، 2013، ص7).

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر (حيزية، 2011، ص70).

نستنتج مما سبق أن تقييم الأداء المالي هو قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط، ومن تم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

ذكر دينال (2006، ص57) أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تعتبر مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره بدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها المالي
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، والقرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- اكتشاف التغيّرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لتطبيق الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
- يشخص المشكلات وبتالي يمكن المؤسسة من معرفة مراكز القوة والضعف فيها مما يسهل إيجاد الحلول الملائمة وفي الوقت المناسب.

المبحث الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

يرتكز الأداء المالي على استخدام مجموعة من المعايير، وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كالآتي:

1. المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد؛ أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقييم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته؛ وهو القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

2. المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول التي تزال تستخدم كمعيار مطلق.

3. المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات؛ كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها؛ أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها (طالب، المشهداني، 2011، ص73_74).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة للأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أولا: العوامل الداخلية

وهي تلك العوامل التي يمكن للشركة أن تتحكم فيها ولو بشكل نسبي، وذلك لان تحكم الشركة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن الشركة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها، ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية، ولخص الخطيب (2010، ص48_49) أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي في:

1. **الهيكل التنظيمي:** وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية، ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
2. **المناخ التنظيمي:** يقصد بالمناخ التنظيمي مدى وضوح التنظيم في الشركة ومدى إدراك العاملين للعلاقة الأداء المالي بمهام الشركة وأهدافها ونشاطاتها حيث إذا كان المناخ مستقر فإنه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي، وجودة المعلومة المالية وسهولة سيرها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للأداء المالي.
3. **حجم الشركة :** يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي سلبا فقد يشكل كبر حجم الشركة عائقا للأداء المالي حيث أنه بزيادة الحجم فإن إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها المالي أقل فعالية، وقد يؤثر الحجم ايجابيا من حيث أنه كلما زادا حجم الشركة كلما زادت طاقتها الإنتاجية وقدرتها على توليد المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح فضلا على أن الشركات الكبيرة الحجم تكون أكثر استقرار وقدرة على توزيع الأرباح على المساهمين مما ينعكس ايجابيا على سعر أسهمها في السوق ، وقد بينت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين الحجم والأداء المالي(طراونة، 2015، ص22).
4. **التكنولوجيا المستخدمة** :وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وكلما كانت لدى الشركة إمكانية لاستخدام تكنولوجيا متطورة زادت قدرتها على زيادة المخرجات، وبالتالي تحقيق ربحية أكبر وأداء مالي أفضل مقارنة مع شركات أخرى لا تتوفر لديها هذه التكنولوجيا المتطورة. ومن هذا المنطلق وجب على الشركة أن تولي اهتمام كبير بالتكنولوجيا المستخدمة وذلك عن طريق التكييف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء المالي.

ثانيا: العوامل الخارجية

يتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل الخارجية التي تحدث في المحيط الخارجي والتي تخرج عن نطاق تحكم الشركة كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسيات الاقتصادية، وعموما ذكر نبولي (2015، ص152) أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي منها:

1. **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم الشركة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر إيجابيا على الأداء المالي، والعكس صحيح.
2. **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه الشركة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن الشركة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فان وضعها المالي يتدهور مما ينعكس سلبا على أدائها المالي.
3. **الأوضاع الاقتصادية:** تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة ، ومن الأمثلة على ذلك معدلات التضخم، معدلات البطالة، خصائص الاستثمار في التمتع، معدلات الفائدة السائدة في التمتع، وبعض السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسات المالية والنقدية للدولة...الخ، وقد تؤثر هذه الأوضاع إما سلبا أو إيجابا على الأداء المالي، فمثلا في حالة الأزمات الاقتصادية أو في حالة التضخم تؤثر سلبا على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج فقد تؤثر ايجابيا على الأداء المالي.
4. **البيئة القانونية:** تعد البيئة القانونية من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركات لارتباط هذه الأخيرة بشكل وثيق مع التشريعات والقوانين المعمول بها داخل البلد، وتتعلق العوامل والمتغيرات القانونية والتشريعية بسياسات الدولة العامة، وبرامجها التنموية وخططها الاستثمارية، حيث أن العامل الحاسم في تأثير العوامل القانونية والتشريعية على ميدان الأعمال؛ هو مدى توفر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والتمتع لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، ويضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج والاستثمار في ظل مخاطر كبيرة قد تؤثر سلبا على الأداء المالي.

مما تقدم يمكن القول بأن كل العوامل السابقة الذكر سواء الداخلية أو الخارجية قد تشكل فرصا يجب على الشركة أن تبحث عن سبل الاستفادة منها، وبالمقابل قد تشكل دينا لها وهنا لابد لها من البحث في سبل التأقلم والتخفيف من حدة الآثار السلبية.

المبحث الثالث: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي

لقد شهدت العديد من الدراسات حول العلاقة بين حوكمة وأداء الشركات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على أثر مبادئ وآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي وطرق وأساليب الحوكمة في تحسينه.

المطلب الأول: أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب أثر آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة.

1. أثر مجلس الإدارة على الأداء المالي

مجلس الإدارة للشركة يلعب دورا حاسما في تحقيق الأداء المالي الناجح. فهو المسؤول عن توجيه الشركة واتخاد القرارات الاستراتيجية والإشراف على سير العمليات الرئيسية. وفيما يلي بعض التأثيرات التي يمكن أن يكون لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة:

- **وضع الاستراتيجية واتخاد القرارات:** يعمل مجلس الإدارة على تحديد الاستراتيجية العامة للشركة وتحديد أهدافها المالية. وبناء على هذه الاستراتيجية، يتخذ المجلس قرارات هامة بشأن الاستثمار، التوسع، المخاطر المالية والتمويل وغيرها من القرارات الحاسمة التي تؤثر على الأداء المالي للشركة.
- **المراقبة والإشراف:** يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الشركة وإشرافها من خلال تقييم الأداء المالي والعمليات التشغيلية ومراجعة التقارير المالية الدورية. وبناء على هذه المراقبة يمكن للمجلس تحديد المشكلات الحالية واتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء المالي.
- **تعيين الإدارة التنفيذية:** يتولى مجلس الإدارة تعيين وتقييم الإدارة التنفيذية للشركة، بما في ذلك المدير التنفيذي (الرئيس التنفيذي). ويتوقف الأداء المالي للشركة إلى حد كبير على قدرات وكفاءة الإدارة التنفيذية في تنفيذ الاستراتيجية وإدارة الشركة بشكل فعال.
- **رؤية وتوجيه استراتيجي:** يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في تطوير رؤية استراتيجية للشركة على المدى الطويل. وعندما يكون لديهم رؤية واضحة ومحددة لمستقبل الشركة، يتمكنون من توجيه الجهود وتنفيذ الخطط التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها المالية.
- **المراقبة المالية:** يقوم مجلس الإدارة بالمراقبة المالية للشركة من خلال تقييم التقارير المالية ومراجعة الأداء المالي والمخاطر المالية. يتولى المجلس مراقبة الإيرادات والتكاليف والأرباح والخسائر وتدفقات النقد والتزامات الشركة المالية للتأكد من استقرارها المالي وتحقيق أهدافها المالية.

- **اتخاذ القرارات الاستثمارية:** يتولى مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية الحاسمة بشأن تخصيص الموارد والاستثمار في مشاريع جديدة أو توسع الأعمال الحالية. تعتبر هذه القرارات مهمة لتحقيق النمو وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق عوائد مالية إيجابية للشركة.

2. أثر المراجعة الداخلية على الأداء المالي

يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات والتي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، وتقويم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة وحماية أصول الشركة وتقويم إدارة المخاطر وتقويم التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات.

كما تلعب المراجعة الداخلية دور مهما في تحسين الأداء المالي وفي رقابة الأداء وذلك من خلال مراقبة تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة، ومن خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط، ومعرفة أسباب الانحرافات بين الأداءين في حالة وجودها ومعالجتها وهو من ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي. (الألمعي، 2018، ص36).

3. أثر المراجعة الخارجية على الأداء المالي

كما تم الإشارة له في الفصل السابق تعتبر المراجع الخارجية إحدى أهم الآليات التي تلعب دورا فعالا في إنجاح حوكمة الشركات، وذلك من خلال التقليص أو القضاء على التعارض بين المساهمين والإدارة، والقضاء على عدم تماثل المعلومات المتضمن في القوائم المالية.

وفي إطار حوكمة الشركات تحيط بالمراجع الخارجي عدة أدوار تساهم بشكل فعال في تحسين أداء الشركة بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة وهي:

- **إعطاء الثقة في التقارير المالية:** يعد إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وبنسبة ثقة معينة وليست بنسبة مطلقة الوظيفة الأساسية للمراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات، كما تعد المراجعة الوسيلة الأساسية لزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وتحسين جودتها ونوعيتها، كما أن منفعة الإفصاح المحاسبي والاعتماد عليه أصبحت ترتكز على إضفاء الثقة عليه من قبل المراجع الخارجي والذي يلعب دورا جوهريا في توفير الإفصاح الكافي والمناسب للمستثمرين وكل أصحاب المصالح (الجبلي، 2016، ص9).
- **تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية:** إن تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية هو ذلك الجزء من حوكمة الشركات الذي يضيف أكبر قدر إلى قيمة الشركة، فعندما يحدد المراجع الخارجي نقاط الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية يجبر الإدارة في ظل علاقة الوكالة التي تربط بين الإدارة والمساهمين على تحسين هذا النظام مما يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري وتلافي الثغرات في

نظام الرقابة الداخلية والتي يمكن أن تكون مصدر لحالات الغش والتلاعب، وبذلك تتمكن الشركة من المحافظة على أصولها وحسن استخدامها وكل هذا يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بكل جوانبه الإدارية والمالية.

- **تقييم المراجع لعملية إدارة المخاطر:** في إطار حوكمة الشركات أضيفت للمراجع الخارجي مسؤولية جديدة وهي التعرف على تأثير المخاطر التي تحيط بالشركة ورفع لموكله والمساهمين وأصحاب المصلحة في هذه الشركة رأيه الفني بخصوص مدى نجاح الإدارة في التنبؤ بهذه المخاطر ومواجهتها والآثار التي تترتب عليها والاعتماد على مدخل المراجعة على أساس المخاطر بدلاً من المراجعة على أساس نظم الرقابة وقد أكد تقرير لجنة Cadburyعلى ضرورة الإفصاح عن مخاطر الشركة واستراتيجية الإدارة في مواجهتها وذلك لدعم ثقة حملة الاسم.

ويساهم تنبؤ المراجع للمخاطر وتقييمه لأسلوب ادارتها والتعامل معها بشكل مباشر في التقليل أو الحد من الآثار المترتبة عليها في حالة وقوعها.

- **تقرير المراجع الخارجي عن حوكمة الشركات:** يعتبر تقرير المراجع الخارجي عن تقييم مدى التزام الشركة بتطبيق آليات حوكمة الشركات، أو التقرير عن تقرير الإدارة عن مدى التزام الشركة بتطبيق آليات حوكمة الشركات من المهام الجديدة المضافة إلى مسئوليات المراجع الخارجي، والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين من جهة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وللشركة من جهة أخرى في مساعدتها في الحصول على التمويل.

مما تقدم يتضح الدور المهم لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، وذلك من خلال وضعها للأنظمة الكفيلة بتجنب الغش وتضارب المصالح والحد من ممارسات إدارة الأرباح، والحد من مشاكل الوكالة عن طريق مقاومتها لسلوك غير الأخلاقي، واختيار الكفاءات لشغل المناصب الإدارية والذي يفترض فيهم عدم اتجاههم لاستغلال موارد الشركة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأطراف الأخرى، كما أن آليات الحوكمة مثل مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية والخارجية تعمل على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح مما يحد من تكاليف الوكالة وبالتالي يساهم في تحسين كل من الأداء الإداري والأداء المالي.(صحصاح، 2007، ص77).

4.أثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي

الإفصاح والشفافية لهما تأثير كبير على الأداء المالي للشركات، عندما تكون الشركات مفتوحة وشفافة فيما يتعلق بمعلوماتها المالية وأنشطتها، فإنها تساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين والأطراف الأخرى المهتمة بأعمالها.

تذكر جمعان (2019، ص48) بعض الآثار الايجابية للإفصاح والشفافية على الأداء المالي:

- **جذب المستثمرين:** عندما يكون هناك مستوى عالي من الإفصاح والشفافية يكون المستثمرون أكثر عرضة للاستثمار في الشركة، حيث يشعرون بالثقة في قدرتهم على تقييم الشركة وفهم أدائها المالي.
- **تحسين سعر السهم:** توفير معلومات مفصلة وشفافة عن أداء الشركة يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة في السوق، حيث يعتبر المستثمرون الشفافية عاملا مهما عند اتخاذ قرارات الاستثمار.
- **تحسين العلاقات مع المستثمرين والجمهور:** تساعد الشفافية والإفصاح على بناء علاقات قوية مع المستثمرين والجمهور، حيث يشعرون بالثقة في قدرة الشركة على إدارة أعمالها بنزاهة ومسؤولية.
- **انخفاض المخاطر:** الشفافية والإفصاح الدوري للمعلومات المالية يمكن أن يساعد في اكتشاف المشكلات المحتملة في مرحلة مبكرة واتخاذ إجراءات للحد منها.

تحسين اتخاذ القرارات: الإفصاح الشفاف يوفر للمستثمرين والأطراف المعنية معلومات دقيقة وموثقة لاتخاذ قراراتهم بشأن الشركة.

المطلب الثاني: طرق وأساليب الحوكمة في تحسين الأداء المالي

فيما يتعلق بطرق وأساليب الحوكمة لتحين الأداء المالي للمؤسسات، فقد حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على الأداء، وتتمثل هذه القنوات في الآتي:

1. زيادة قيمة الشركة

لا تؤدي الحوكمة المؤسسية إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب، وإنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة الشركة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية، كما أن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في قطر، بحيث تجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار.

2. تخفيض مخاطر الأزمات المالية

في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الأسيوية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات، وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين، مما جعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمر في الأسواق، بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم، إضافة إلى ذلك فإن عوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا عنها في الأسواق المتطورة، وبرجع ذلك إلى أن المدرين في تلك الأسواق أقل تعقلا وممارسة للحوكمة المؤسسية.

3. تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح

إن كل طرف من هذه الأطراف(المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة الشركة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة الشركة، أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع الشركة، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت الشركة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

وأخيرا فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المؤسسية يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء الشركات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات (يحياوي، بوسلمة، 2012، ص12_14).

المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

وفي الأخير تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات، فالحوكمة الجيدة تساعد على تحسين الأداء المالي من خلال توفير بيئة عمل ملائمة للتخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الصائبة. (Saygili & Taran, 2021, p24)

على سبيل المثال تؤدي ممارسات الحوكمة الجيدة مثل تشكيل مجلس إدارة فعال واستقلالي وإعداد تقارير مالية شفافة ومراجعة داخلية فعالة إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين والموردين والموظفين، ومع زيادة الثقة، يمكن للشركة جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق مزيد من النجاح.

علاوة على ذلك تساعد الحوكمة الجيدة على تقليل المخاطر المالية والقانونية والسمعة السيئة مما يؤدي إلى توفير الكثير من التكاليف فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة تتبع ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية فإن ذلك سيؤدي إلى توقيف المستثمرين عن الاستثمار في الشركة وبالتالي فإن الشركة ستفقد العديد من الدعم المالي اللازم لتحقيق النجاح، ومن هذا المنطلق فإن الحوكمة الجيدة تعد عاملا أساسيا لتحقيق النجاح المالي المستدام للشركات. (Ahmed, 2019, p71)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل والمتمثلة في الجانب النظري للأداء المالي ومعرفة دور علاقة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وتوصلنا في الأخير الى النقاط التالية:

- يقصد بالأداء بصفة عامة درجة النجاح التي ستحققها المؤسسات الاقتصادية في إنجازها للأهداف المحددة ويعتبر الأداء على أنه درجة بلوغ الفرد أو المنظمات للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية جيدة.
- بالرغم من اعتبار الأداء المالي من أكثر الميادين شيوعا لأنه لا يوجد مفهوم موحد من طرف الباحثين، حيث يعتمد الأداء كمفهوم على عملية التحليل المالي لذلك قمنا بتعريف الأداء المالي بأنه تشخيص للوضعية المالية للشركة وذلك بالاعتماد على جداول حساب النتائج، بهدف تحديد لنا مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة ومدى الفعالية في تحقيق الأهداف المخططة.
- وتتمثل الأهداف العامة للأداء المالي في اتخاذ القرارات الجيدة من أجل الحفاظ على الاستمرارية والمنافسة ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بعد تحقق الشركة جملة من الأهداف المالية.
- كما أن تقييم الأداء المالي هو قياس نتائج المؤسسة ومقارنتها بالمعايير المحددة في عملية التخطيط.
- يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل المتمثلة في العوامل الداخلية والخارجية.
- هناك العديد من طرق لقياس الأداء المالي للشركات والمتمثلة في نسب السيولة والمديونية وتحقيق المردودية.

وفي الأخير تطرقنا إلى دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال مساهمتها في زيادة فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، زيادة قيمة الشركة وتحسين سمعة الشركة.

الفصل الثالث

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد:

بعد ما تناولنا من خلال التحليل النظري لأثر ودور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركة، وعلى هذا سنتطرق من خلال هذا الفصل قياس تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للعينة من بعض مؤسسات اقتصادية لولاية ميلة، وهذا من أجل تحقيق مدى توافق النتائج المتواصل لها نظريا مع الواقع العملي.

ومنه فهذه الدراسة التطبيقية تهدف إلى توضيح أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، بالاستعانة بالاستبيان الذي سيقوم بدراسة الأبعاد الرئيسية لآليات حوكمة الشركات والأداء المالي ونقوم بتحليل نتائجهم، وبعدما قمنا بربط المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بالمتغير المستقل آليات حوكمة الشركات، كما سنتطرق من خلال هذه الدراسة أيضا لاختبار الفرضيات والإجابة عليها.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية

تناولنا في هذا المبحث الطريقة والإجراءات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة. حيث يقدم وصف مفصل حول مجتمع الدراسة وعينتها، والأساليب التي اعتمدنا عليها في جمع بيانات الدراسة، وعرض الأدوات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومعالجتها لمعرفة هدف اختبار الفرضية الرئيسية.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداء الدراسة

سنتطرق من خلال هذا الطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات وكذلك المحاور التي ستغطيها.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة:**

تبنت حوكمة الشركات اهتماما كبير لمشكل الإدارة والتسيير في المؤسسات الاقتصادية، وذلك نظرا لكونها الشكل القانوني التي يظهر فيه انفصال الملكية عن الإدارة. حيث تضم المؤسسة الاقتصادية عدد كبير من الموظفين والتي يصعب عليهم جميعا إدارتها، وعليه فإن مجتمع الدراسة يتكون من عضو مجلس الإدارة، المراجع الداخلي والخارجي، مدير تنفيذي، مسير، وغير ذلك تمت الدراسة في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة (شركة سونلغاز، قرض البنك الشعبي) وذلك حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر ويمكن الحكم من خلالها على موضوع دراستنا.

- **عينة الدراسة:**

تعرف العينة على أنها مجموعة من مفردات المجتمع الإحصائي يتم جمعها بحيث تكون ممثلة للمجتمع الإحصائي بهدف دراسة ظاهرة معينة على هذه المجموعة للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع الإحصائي المأخوذة منه بدرجة ثقة متفق على قبولها مسبقا وتعتبر5بالمئة نسبة مقبولة لحجم العينة ويوفر أسلوب العينات الوقت والجهد (الصوص، 2007، ص5).

وعليه قمنا باختيار عينة عشوائية ميسرو من مجتمع الدراسة، ومن أفضل المصادر لجمع البيانات الإحصائية نجد الاستبيانات أو الاستمارات والتي يفضل أن تشتمل على عدد محدود من الأسئلة الواضحة والسهلة من حيث القراءة والفهم لتباين ثقافات أفراد المجتمع الإحصائي إذ يجب أن تخلو أسئلة الاستبيانات من العمليات الحسابية المتعددة كل مفردة منها يجب ألا تحتمل أكثر من إجابة واحدة (بطارسة، 2010، ص17).

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبوق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (55) استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى (50) منها، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (50)، والجدول التالي يوضح الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

الجدول رقم 1 : الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبيانات المسترجعة	50	**0.91%**
الاستبيانات غير مسترجعة	5	**0.09%**
الاستبيانات الكلية	55	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: أداة الدراسة

بغرض إكمال ما قمنا بتناوله في التحليل النظري والإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة من الناحية العلمية وثم الاستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات.

حيث يحتوي هيكل الاستبيان على جزئيين رئيسيين هما كالتالي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة حيث يشمل كل من الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مدة العمل بالشركة.
- **الجزء الثاني:** تطرق هذا الجزء إلى توجهات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية، وتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين كالآتي:

المحور الأول: المتمثل في المتغير المستقل ويتكون من 21 عبارة والذي تناول أبعاد حوكمة الشركات المقسمة كالتالي:

- ✓ آلية مجلس الإدارة: 6 عبارات
- ✓ آلية المراجعة الداخلية: 5عبارات
- ✓ آلية المراجعة الخارجية: 6 عبارات
- ✓ آلية الإفصاح والشفافية: 4 عبارات

المحور الثاني: المتمثل في المتغير التابع ويتكون من (10) عبارات والذي الأداء المالي للشركة.

قد صمم الاستبيان وفق لمقياس ليكارت **(Likert)** الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول رقم 2 : توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

وتم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لوصف خصائص عينة الدراسة وبيان الأهمية النسبية لإجابات فقرات الاستبانة من قبل عينة الدراسة وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختيارات الإحصائية التي عن طريق برنامج تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية.... الخ وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي...الخ وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

1.سلم ليكارت:

تم استخدام هذا المقياس لأنه من أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب فيه المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها على النحو التالي (محفوظ، 2008، ص23)

(1) لا أوافق بشدة (2) لا أوافق (3) غير متأكد (4) أوافق (5) أوافق بشدة

- ✓ إيجاد طول المدى الذي يساوي: 5-4=1
- ✓ قسمة المدى على عدد الفئات :5 4=0.8
- ✓ بعد ذلك يضاف (0.8) إلى الحد الأدنى للمقياس، فتصبح طريقة التقييم كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	]1.80 − 1]	]2.6 − 1.80]	]3.40 − 2.6]	]4.2 − 3.40]	[5 − 4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2.التكرارات والنسب المئوية: بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص عينة الدراسة.

3.المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ويتم حسابه وفق المعادلة الإحصائية:

$$\overline{X} = \frac{\sum n_i x_i}{N}$$

4.معامل الثبات ألفا كرو نباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

5.معامل ارتباط بيرسون: لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

6.اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

7.اختبار تحليل التباين الأحادي–ذو الاتجاه الواحد: لمعرفة ما إذا كانت هنالك فررق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

8.اختبار T للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين في الإجابة

9.الإنحراف المعياري: يمثل أحد مقاييس التشتت وأكثرها شيوعا، وهو يعرف بالجدر التربيعي للتباين وبمعنى أدق هو الجدر التربيعي لمجموع مربعات الانحراف عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة، وإن الانحراف يعتبر أكثر الاستخدامات من التباين، وذلك لأن التباين يقيس التشتت بالوحدات المربعة، وحسب طبيعة البيانات. ويتم حسابه وفق المعادلة الإحصائية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum n_i (x_i - \overline{x})^2}{N}}$$

وبما أن الانحراف المعياري هو أكثر الوحدات الغير متداولة في الحياة العامة، وخارج الاستعمال الرياضي النظري، فإن بالإمكان التعبير عن التشتت بالوحدات القياسية الاعتيادية، وذلك عن طريق استخدام الانحراف المعياري بالعلاقة الإحصائية: (الجادري، 2007، ص211).

10.الإنحدار البسيط: من أهم التطبيقات الإحصائية في الاقتصاد والإدارة، وهو يبنى على وجود علاقة بين متغيرين، ولمعرفة كيف يؤثر المتغير المستقل المتمثل في أبعاد حوكمة الشركات على الأداء المالي المتغير التابع، من خلال إدخال المتغير المستقل مع المتغير التابع على حدى في المعادلة، ويتم تقييم كل متغير مستقل بناء على قدرته التنبئية بالمتغير التابع.

11.معامل التحديد: لمعرفة مدى قدرة جودة التوفيق لخط الانحدار المقدر للمتغير التابع على المتغير المستقل.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سنتطرق هنا لمعرفة الصدق الظاهر والبنائي لأداة الدراسة(الاستبيان)، وكذلك دراسة ثباتها وهذا راجع على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة

يعتبر المقياس صادقا عندما يخلو من الخطأ المنتظم والعشوائي معا، حيث يقصد بالصدق بأنه التأكد من قدرة أداة القياس على قياس الغرض المعدة لأجله، وهذا لضمان أن الاستبيان يشتمل على مجموعة من العبارات الكافية والملائمة والممثلة للمفهوم، فكلما كانت عبارات الاستبيان أكثر تمثيلا للمفهوم المقاس كلما زاد صدق أداة الدراسة، ولغرض اختبار صدق أداة الدراسة يوجد عدة طرق يمكن استخدامها من بينها ما يلي:

- **الصدق الظاهر للأداة (صدق المحكمين):**

يعتبر أبسط أشكال صدق المحتوى، ويقصد بالصدق الظاهري شمول الاستبيان على كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح بنوده(عباراته) من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، ومن أجل التحقق من قدرة الاستبيان في قياس ما ينبغي قياسه.

لقد تم التأكد من صدق المحتوى لأداة القياس(الاستبانة) والمستخدمة في هذه الدراسة، حيث تم عرضها بعد تطوير الشكل الأولي على عدد من المحكمين الدكاترة للتأكد من مدى ملائمة بنودها في تغطية جوانب موضوع الدراسة، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها. (قائمة الأساتذة المحكمين انظر الملحق رقم (2).

وقد ركزت ملاحظاتهم على إعادة صياغة الجمل بحيث تكون مفهومة لدى جميع أفراد العينة المستقصات وعدم التركيز على المصطلحات التقنية المستخدمة في مجال التسويق، وهذا لزيادة إمكانية تعاون عينة الدراسة، ولضمان الحصول على إجابات مكتملة.

وعلى ضوء ملاحظات الأساتذة المحكمين عدلت الأداة حيث ثم حذف بعض العبارات، وتعديل وإعادة صياغة البعض منها، لتصبح أكثر وضوحا وفهما لدى أفراد عينة الدراسة وأكثر صدقا في قياس موضوعها، لتخرج الاستبانة في شكلها النهائي مكونة من 31عبارة.

- **الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة (الصدق البنائي)**

وللتأكد من الاتساق الداخلي الذي يعنى به مدى اتساق كل عبارة أو كل محور من الاستبانة مع الدرجة الكلية، تم استخدام البرنامج الإحصائي لحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وهو ما يسمى بصدق التكوين(البنائي)، ثم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة.

- **صدق البنائي(التكوين):**

يعتبر أحد مقاييس صدق الأداة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وبين مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، ويتم ذلك أيضا بحساب معاملات درجة كل بعد من أبعاد المتغير والدرجة الكلية لهذا المتغير وقد كانت النتائج كالتالي:

- ✓ **الصدق البنائي لعبارات المحور الأول: مدى إدراك أفراد العينة لأبعاد حوكمة الشركات**

ينقسم المحور الأول الى أربعة أبعاد:

- ✓ **الصدق البنائي لعبارات البعد الأول:(مجلس الإدارة)**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الأول والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:**(أنظر الملحق رقم3)**

الجدول رقم 4: الصدق البنائي لعبارات البعد الأول

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات.	0.618	0.000
2	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة	0.598	0.000
3	يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة	0.637	0.000
4	يتوافر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة	0.566	0.000
5	تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة	0.543	0.000
6	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين	0.763	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كم أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق البنائي لعبارات البعد الثاني:(المراجعة الداخلية)**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الثاني والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:**(أنظر الملحق رقم3)**

الجدول رقم 5: الصدق البنائي لعبارات البعد الثاني

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية	0.691	0.000
2	توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية	0.698	0.000
3	تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	0.781	0.000
4	تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	0.593	0.000
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة	0.682	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول ن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معدلات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق البنائي لعبارات البعد الثالث:(المراجعة الخارجية)**

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الثالث والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي: **(أنظر الملحق رقم3)**

الجدول رقم 6: الصدق البنائي لعبارات البعد الثالث

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة.	0.697	0.000
2	إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة.	0.505	0.001
3	يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة	0.663	0.000
4	يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق	0.685	0.000
5	تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة	0.765	0.000
6	لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه	0.691	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معدلات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق البنائي لعبارات البعد الرابع: (الإفصاح والشفافية)**

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الرابع والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي: **(أنظر الملحق رقم3)**

الجدول رقم 7: الصدق البنائي لعبارات البعد الرابع

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.	0.688	0.000
2	الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس.	0.721	0.000
3	تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها.	0.667	0.000
4	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري.	0.534	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول ن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معدلات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق البنائي لجميع فروع المحور الأول:(أبعاد حوكمة الشركات)**

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد المحور الأول والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم 8: معامل الارتباط بين معدل كل بعد من أبعاد المحور الأول والمعدل الكلي لعبارات المحور الأول.

البعد	معامل الارتباط بمعدل المحور الأول	مستوى الدلالة
البعد الأول (مجلس الإدارة)	0,698	0.000
البعد الثاني (المراجعة الداخلية)	0.558	0.000
البعد الثالث (المراجعة الخارجية)	0.678	0.000
البعد الرابع (الإفصاح والشفافية)	0.710	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من0.05.

✓ **الصدق البنائي لعبارات المحور الثاني: (الأداء المالي).**

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والمعدل الكلي لعباراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي: **(أنظر الملحق رقم 3)**

الجدول رقم 9: الصدق البنائي لعبارات المحور الثاني.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها	0.761	0.000
2	تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى	0.547	0.000
3	تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها	0.582	0.000
4	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة	0.731	0.000
5	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة	0.772	0.000
6	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	0.742	0.000
7	تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	0.641	0.000
8	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة	0.817	0.000
9	تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي	0.653	0.000
10	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير	0.623	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول ن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معدلات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق البنائي لجميع محاور الدراسة**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، والجدول التالي يبين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة: **(أنظر الملحق رقم3)**

الجدول رقم 10: معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة

المحاور	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.765	0.000
المحور الثاني	0.890	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

- **ألفا كرو نباخ:**

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معمل ألفا كرو نباخ لقياس الثبات، حيث تمكن كرو نباخ **(أنظر الملحق رقم 4)** من اشتقاق صيغة عامة لتقدير ثبات درجات أنواع الاختبارات والمقاييس المختلفة وتؤدي هذه الطريقة إلى معامل اتساق داخلي لبنية الاختبار ويسمى أيضا معامل التجانس وهي كالتالي:(الكناني، 2014، ص266)

وتعتبر من أفضل الطرق المستعملة لقياس ثبات الاستبانة، وهناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن معامل ألفا لتقييم الثبات الذي يكون أعلى من النسبة المقبولة (60) يعتبر كافيا ومقبولا وأن معامل ألفا الذي تصل قيمته إلى (80) يعتبر المقياس مثاليا ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات.

الجدول رقم 11: معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	21	0.861
المحور الثاني	10	0.914
معدل الثبات العام	31	0.891

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

تعتبر النتائج السابقة نتائج مقبولة في مثل هذه الدراسات وأن معامل ألفا كرو نباخ لردود المستجوبين للاستبانة بشكل عام تتزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6، وبهذا قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة

يتم التعرف في هذا المبحث على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، مع اختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها. **(أنظر الملحق رقم5)**

1.الجنس: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	28	%56
أنثى	22	%44
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يظهر الجدول أن الذكور أكثر من الإناث حيث أن 56 % من عينة الدراسة جنسهم "ذكر"، فهذا يفسر أنهم الاكثر توجها الى الوكالة للاستفادة من التحفيزات التي تمنحها، مع إقبال محتشم من طرف فئة الإناث بنسبة 44 %.

2. العمر: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجدول رقم 13: توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
30سنة فأقل	6	12
من 31-40 سنة	11	22
41-50 سنة	17	34
51-60 سنة	11	22
أكبر من60 سنة	5	10
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة عمرية لفئة الدراسة هي التي تنتمي إلى المجال 41 –50سنة، بتكرار مقداره 17 فردا ونسبة مئوية34 % تليها الفئتين التي تنتمي إلى المجال من 31–40 سنة بتكرار مقداره 11 فردا ونسبة مئوية 22% والفئة من 51–60 سنة بتكرار قدره 11 ونسبة مئوية 22% تليها الفئة من 30 سنة فأقل بتكرار قدره 6 ونسبة مئوية 12% ، تليها الفئة الأخيرة التي تنتمي إلى المجال أكبر من 60 سنة بتكرار قدره 5 ونسبة مئوية 10%.

المؤهل العلمي: يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي فأقل	11	%22
ليسانس	17	%34
ماستر	13	%26
ماجستير	5	%10
دكتوراه	4	%8
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تمثل الشباب الحاصل على شهادة ليسانس بتكرار 17 فردا ونسبة مئوية 34 % وفي المرتبة الثانية نجد الحاصلين على شهادة ماستر بتكرار 13 فردا ونسبة مئوية 26 % ثم يليها الشباب الذين لديهم مستوى ثانوي فأقل بتكرار 11بنسبة مئوية22%، ثم تليها فئة الحاصلين على ماجستير بتكرار 5 أفراد بنسبة مئوية 10%، ثم تليها فئة الشباب الذين لديم دكتوراه بتكرار 4 ونسبة مئوية8%.

4.مدة العمل بالشركة: وتشمل على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل بالشركة.

الجدول رقم 15: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل بالشركة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5سنوات فأقل	7	%14
من 6-10 سنوات	10	%20
من 11-15 سنة	15	%30
أكثر من 15 سنة	18	%36
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة أكبر من15 سنة حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة 18 فردا بنسبة 36%من مفردات العينة، في حين جاء في المرتبة الثانية الفئة من 11-15 سنة خبرة بتكرار 15 فردا وبنسبة مئوية 30 %متبوعة بالفئة من6 إلى10 سنوات بتكرار 10 أفراد أي بنسبة مئوية 20%من أفراد العينة، آخر مرتبة كانت فئة 5 سنوات فأقل بتكرار 7 أفراد أي بنسبة14%

المطلب الثاني: تحليل البيانات

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل البيانات كما يلي:

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف "sample K-S")

اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا **(أنظر الملحق رقم4)** وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم 16: اختبار التوزيع الطبيعي.

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	0.149	0.093

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.093، وهي أكبر من القيمة المقدرة إحصائيا والتي تساوي0.05، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا ويجب استخدام الاختبارات العلمية.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبارT، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة tالجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من0.05 نقبل العبارة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة tالمحسوبة والقيمة الاحتمالية.

1. تحليل عبارات المحور الأول: مدى إدراك أفراد العينة لأبعاد حوكمة الشركات

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة باستخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض.

أ. تحليل عبارات البعد الأول: آلية مجلس الإدارة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بعبارات البعد الأول من المحور الأول من الاستبانة. **(أنظر الملحق رقم6)**

الجدول رقم 17: تحليل عبارات البعد الأول من المحور الأول: (آلية مجلس الإدارة)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات.	4.02	0.845	26.221	0.000
2	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة.	3.98	0.937	24.361	0.000
3	يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.	4.02	0.845	29.681	0.000
4	يتوافر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة.	4.22	0.507	31.428	0.000

5	تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة.	4.04	0.807	35.273	0.000
6	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.	4.08	1.047	30.451	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

العبارة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.02 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 26.221، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات.

العبارة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.98 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 24.361، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة.

العبارة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4 .02 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 29.681، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.

العبارة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.22وهي تنتمي إلى المجال [4.2 – 5] وقيمة t المحسوبة تساوي 30.451، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة.

العبارة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.04 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 35.273، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة.

العبارة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 30.451، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.

ب. تحليل عبارات البعد الثاني: آلية المراجعة الداخلية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بعبارات البعد الثاني من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم 18: تحليل عبارات البعد الثاني من المحور الأول: (آلية المراجعة الداخلية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية.	4.08	1.047	27.564	0.000
2	توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية.	4.04	0.781	32.453	0.000
3	تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	4.10	0.763	25.631	0.000
4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استثمارية للمؤسسة.	4.06	0.818	30.164	0.000
5	تقوم لجنة المراجعة بتقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.14	0,639	23.531	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

العبارة رقم01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 27.564، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية.

العبارة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 27.564، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية.

العبارة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.10 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي 25.631، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر.

العبارة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.06 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي 30.164، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة.

العبارة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.14 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي 23.531، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تقوم لجنة المراجعة بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ج. تحليل عبارات البعد الثالث: آلية المراجعة الخارجية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار Tوالمتوسط الحسابي الخاصة بعبارات البعد الثالث من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم 4: تحليل عبارات البعد الثالث من المحور الأول: (آلية المراجعة الخارجية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة.	4.00	0.881	27.561	0.000
2	إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة.	4.04	0.832	33.345	0.000
3	يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة.	4.08	0.778	31.423	0.000
4	يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق.	4.04	0.856	26.431	0.000

5	تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة.	4.12	0.746	31.621	0.000
6	لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه.	4.06	0.867	26.051	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

العبارة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 27.561، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة.

العبارة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.04 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 33.345، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه مراجع الحسابات الخارجي يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة.

العبارة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 31.423، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة.

العبارة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.04 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 26.431، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق.

العبارة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.12 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 31.621، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة.

العبارة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.12وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 26.431، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه.

د. تحليل عبارات البعد الرابع: آلية الإفصاح والشفافية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار Tوالمتوسط الحسابي الخاصة بعبارات البعد الرابع من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم 20: تحليل عبارات البعد الرابع من المحور الأول: (الإفصاح والشفافية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.	4.10	0.735	39.852	0.000
2	الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس.	4.08	0.724	32.707	0.000
3	تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها.	4.10	0.886	31.620	0.000
4	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري.	4.18	0.661	34.052	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

العبارة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.10 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 39.852، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.

العبارة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 32.707، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية

تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس.

العبارة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.10 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 31.620، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها.

العبارة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 34.052، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري.

2.تحليل عبارات المحور الثاني: الأداء المالي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T لتحليل عبارات المحور الثاني **(أنظر الملحق رقم6)**

الجدول رقم 21: تحليل عبارات المحور الثاني: الأداء المالي بالشركات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها.	4.12	0.824	31.013	0.000
2	تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.	3.94	1.018	29.460	0.000
3	تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها.	3.90	1.111	25.312	0.000
4	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.	3.94	1.018	33.037	0.000
5	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	3.88	1.023	28.281	0.000
6	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار.	4.16	0.817	30.394	0.000

7	تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	4.16	0.584	32.621	0.000
8	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	4.02	0.845	35.027	0.000
9	تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.	3.98	0.820	34.013	0.000
10	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير.	3.90	1.111	28.913	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

العبارة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.12 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي31.013، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها.

العبارة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي29.460، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.

العبارة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.90 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي25.312، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها.

العبارة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي33.037، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.

العبارة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.88 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي28.281، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.

العبارة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.16 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي30.394، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار.

العبارة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.16 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي32.621، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.

العبارة رقم 08: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.02 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي35.027، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.

العبارة رقم 09: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.98 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي34.013، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.

العبارة رقم 10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.90 وهي تنتمي إلى المجال [3.40 – 4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي28.913، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.00، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق

من أجل القيام باختبار الفرضيات يتعين علينا استخدام T للعينة الواحدة، ولربط إجابات الأفراد بخصائصهم ارتأينا ضرورة القيام باختبار ANOVA.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

1.اختبار الفرضية الأولى: يؤثر مجلس الإدارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم7)

الجدول رقم 22: اختبار خطية العلاقة للفرضية الأولى

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.698	1	1.698	10.912	0.002
البواقي	5.136	48	0.156		
الإجمالي	6.834	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

بناءا على معطيات الجدول أعلاه تظهر النتائج أن مستوى الدلالة Sig=0.002 وهو أقل من0.05، هذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين المتغير المستقل (مجلس الإدارة) والمتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فالنموذج ملائم لتحديد وتفسير العلاقة بينهما.

الجدول رقم 23: تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
	A	Std Error			
ثابت الانحدار(Constant)	2.222	0.315		7.061	0.000
مجلس الإدارة	0.280	0.085	0.498	3.303	0.002
معامل الارتباط R :0.498 الخطأ المعياري للتقدير: 0.39451			معامل التحديد R^2: 0.248 معامل التحديد المعدل:0.226		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يوضح الجدول أن المتغير المستقل (مجلس الإدارة) له أثر إيجابي معنوي حيث أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.248، ما يفسر أن 24.8% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع إلى تأثير المتغير المستقل، وهو يعبر على أن هناك أثر إيجابي للمتغير المستقل مجلس الإدارة على المتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة.
- مستوى الدلالة 002. 0=Sig وهو أقل من 0.05، هذا ما يعبر على أن الأثر المعنوي.

وعليه مما سبق يمكن القول إن مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الفرضية محققة.

2.إختبار الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر المراجعة الداخلية ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم 8)

الجدول رقم 24: اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	2.515	1	2.515	19.218	0.000
البواقي	4.319	48	0.131		
الإجمالي	6.834	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

بناءا على معطيات الجدول أعلاه تظهر النتائج أن مستوى الدلالة Sig=0.000 وهو أقل من0.05، هذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فالنموذج ملائم لتحديد وتفسير العلاقة بينهما.

الجدول رقم 25: تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
	A	Std Error			
ثابت الانحدار(Constant)	2.067	0.274		7.542	0.000
المراجعة الداخلية	0.341	0.078	0.607	4.384	0.000
معامل الارتباطR :0.607			**معامل التحديد R^2**: 0.368		
الخطأ المعياري للتقدير: 0.36178			**معامل التحديد المعدل**:0.349		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يوضح الجدول أن المتغير المستقل المراجعة الداخلية له أثر إيجابي معنوي حيث أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.368، ما يفسر أن 36.8 %من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع إلى تأثير المتغير المستقل، وهو يعبر على أن هناك أثر إيجابي للمتغير المستقل المراجعة الداخلية على المتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة.
- مستوى الدلالة 000. 0=Sig وهو أقل من 0.05، هذا ما يعبر على أن الأثر المعنوي.

وعليه مما سبق يمكن القول أن المراجعة الداخلية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الفرضية محققة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر المراجعة الخارجية ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم 9)

الجدول رقم 26: اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.210	1	1.210	7.096	0.001
البواقي	5.625	48	0.170		
الإجمالي	6.834	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

بناءا على معطيات الجدول أعلاه تظهر النتائج أن مستوى الدلالة Sig=0.001 وهو أقل من0.05، هذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين المتغير المستقل المراجعة الخارجية والمتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فالنموذج ملائم لتحديد وتفسير العلاقة بينهما.

الجدول رقم 27: تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
	A	Std Error			
ثابت الانحدار(Constant)	2.351	0.340		6.912	0.000
المراجعة الخارجية	0.269	0.101	0.421	2.664	0.001
معامل الارتباط R :0.421 **الخطأ المعياري للتقدير**:0.41285			**معامل التحديد R^2**: 0.177 **معامل التحديد المعدل**:0.152		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يوضح الجدول أن المتغير المستقل المراجعة الخارجية له أثر إيجابي معنوي حيث أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.177، ما يفسر أن 17.7%من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع إلى تأثير المتغير المستقل، وهو يعبر على أن هناك أثر إيجابي للمتغير المستقل المراجعة الخارجية على المتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة.
- مستوى الدلالة 001. 0=Sig وهو أقل من 0.05، هذا ما يعبر على أن الأثر المعنوي.

وعليه مما سبق يمكن القول إن المراجعة الخارجية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الفرضية محققة.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر الإفصاح والشفافية ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم10)

الجدول رقم 28: اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	2.233	1	2.233	16.011	0.000
البواقي	4.602	48	0.139		
الإجمالي	6.834	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

بناءا على معطيات الجدول أعلاه تظهر النتائج أن مستوى الدلالة Sig=0.000 وهو أقل من 0.05، هذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين المتغير المستقل الإفصاح والشفافية والمتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فالنموذج ملائم لتحديد وتفسير العلاقة بينهما.

الجدول رقم 29: تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
	A	Std Error			
ثابت الانحدار (Constant)	2.073	0.298		6.960	0.000
الإفصاح والشفافية	0.338	0.085	0.572	4.001	0.000
معامل الارتباط R :0.572			**معامل التحديد R^2:** 0.327		
الخطأ المعياري للتقدير: 0.37343			**معامل التحديد المعدل:** 0.306		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول أن المتغير المستقل المراجعة الخارجية له أثر إيجابي معنوي حيث أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.327، ما يفسر أن 32.7%من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع إلى تأثير المتغير المستقل، وهو يعبر على أن هناك أثر إيجابي للمتغير المستقل الإفصاح والشفافية على المتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة.
- مستوى الدلالة 000. 0=Sig وهو أقل من 0.05، هذا ما يعبر على أن الأثر المعنوي.

وعليه مما سبق يمكن القول إن الإفصاح والشفافية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الفرضية محققة.

5. اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية: تؤثر آليات حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم 11)

الجدول رقم 30: اختبار خطية العلاقة للفرضية الفرعية الرئيسية

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.929	1	1.929	12980	0.001
البواقي	4.905	48	0.149		
الإجمالي	6.834	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

بناءا على معطيات الجدول أعلاه تظهر النتائج أن مستوى الدلالة Sig=0.001 وهو أقل من0.05، هذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين المتغير المستقل مدى التزام المؤسسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات والمتغير التابع الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فالنموذج ملائم لتحديد وتفسير العلاقة بينهما.

الجدول رقم 31: تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الرئيسية

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
	A	Std Error			
ثابت الانحدار (Constant)	2.055	0.335		6.960	0.000
مدى التزام المؤسسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات	0.344	0.095	0.572	4.001	0.000
معامل الارتباط R :0.531 الخطأ المعياري للتقدير: 0.38554			معامل التحديد R^2:0.282 معامل التحديد المعدل: 0.261		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يوضح الجدول أن المتغير المستقل مدى التزام المؤسسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات له أثر إيجابي معنوي حيث أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.282، ما يفسر أن 28.2%من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع إلى تأثير المتغير المستقل، وهو يعبر على أن هناك أثر إيجابي للمتغير المستقل مدى التزام المؤسسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات على المتغير الأداء المالي للمؤسسة.
- مستوى الدلالة Sig=0.000وهو أقل من 0.05، هذا ما يعبر على أن الأثر المعنوي.

وعليه مما سبق يمكن القول إن آليات حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الفرضية محققة.

المطلب الثاني: اختبار الفروق

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، **One Way Analysis of A NOVA**لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول " أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية" تؤدي إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة α=0,05 **(أنظر الملحق رقم 12)**

1. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

بما أن السؤال يحتوي على اختيارين فقط سوف نقوم باختبار الفروق عن طريق استخدام اختبارt للعينة المستقلة، فهو المناسب في هذه الحالة.

يوضح الجدول رقم (32) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الجنس:

الجدول رقم 32: تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
ذكر	28	4.0321	0.39633	0.607	0.279
أنثى	22	3.9591	0.44149		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

من خلال الجدول يظهر أن قيمة tالمحسوبة تساوي 0.607 وهي أقل من قيمة t الجدولية، 2.00 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.279 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.

2. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

يوضح الجدول رقم (33) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر

الجدول رقم 33: تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.747	1	0.249	1.350	0.268
	بين المجموعات	9.783	48	0.185		
	المجموع	10.530	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.268وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تؤدي لمتغير العمر عند مستوى دلالة0.05.

3. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (34) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم 34: تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.085	1	0.028	0.143	0.933
	بين المجموعات	10.445	48	0.197		
	المجموع	10.530	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.933وهي أكبر من 0,05وهذا يعني أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.

4. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير مدة العمل بالشركة

يوضح الجدول رقم (35) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الخبرة

الجدول رقم 35: تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير مدة العمل بالشركة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.458	1	0.153	0.803	0.498
	بين المجموعات	10.072	48	0.190		
	المجموع	10.530	49			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS 21

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.498 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تؤدي لمتغير مدة العمل بالشركة عند مستوى دلالة 0.05

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لبعض المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.

ومن أجل معرفة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي محل الدراسة، قمنا بتوزيع 55 استمارة على مجموعة من المبحوثين الذين يمثلون عينة الدراسة لمعرفة وجهات نظر العينة المدروسة وكان الرد على 50 استمارة فقط.

تمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج ونظام spss21 من أجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتم أيضا الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.

كما تما التوصل للإجابة على الفرضيات التي تعتبر كأداة للتحقيق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أو عدمها بين مختلف المؤشرات وذلك من أجل مطابقة النتائج مع ما هو موضح في الجانب النظري.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لولاية ميلة.

خاتمة

خاتمة:

بعد الدراسة التي تناولناها من جميع جوانبها وهذا ضمن فصوله الثلاث، يجدر بنا أن نختم هذه الدراسة بالتأكيد على أن الحوكمة أصبحت من أهم الموضوعات المطروحة حاليا والأكثر حيوية على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في ما مستوى تأثير تبني تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

بناءا على ما سبق فتطبيق مفهوم حوكمة الشركات أصبح أكثر ضرورة باعتبارها من أهم الأساليب المستعملة في اكتشاف الممارسات الغير قانونية في مجال الأعمال يستند على مجموعة من الآليات التي تعتبر الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها إدارة الشركات، حيث أن تطبيق هذه الآليات يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه الآليات يعتبر المؤشر على وجود السلامة في إتخاذ القرارات الرشيدة، وهي من بين الأدوات التي تعمل على تحسين الأداء المالي لهذه المؤسسات.

أولا: نتائج الدراسة

1.النتائج النظرية

من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- حوكمة الشركات مجموعة من الحوافز والقواعد التي يتم من خلالها توجيه ورقابة إدارة الشركة وصولا إلى تعظيم كل من ربحية الشركة لمنفعة أصحاب المصالح.
- تعتمد حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ والآليات التي تساعدها في التطبيق السليم لها داخل المؤسسة.
- يعتبر مجلس الإدارة أهم آلية في حوكمة الشركات لما لها دور رئيسي في الرقابة واتخاذ القرار.
- لحوكمة الشركات دورا بارزا في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال آلياتها.
- هناك علاقة طردية بين حوكمة الشركات والأداء المالي وهذا ما يدل على أن هناك أثر إيجابي للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2.النتائج التطبيقية

- يؤثر مجلس الإدارة بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- تؤثر المراجعة الداخلية والخارجية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.

- ✍ يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- ✍ تؤثر آليات حوكمة الشركات بشكل إيجابي على الأداء المالي في تطبيق حوكمة الشركات.

التوصيات

- ✍ العمل على تعزيز ثقافة ممارسة حوكمة الشركات من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيق الحوكمة.
- ✍ ضرورة الإلزام القانوني لشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة والعمل على توفير إطار مؤسسي وقانوني كبيئة مناسبة لذلك.
- ✍ من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة وفعلية في إطار إرساء الحوكمة يجب اختبارها على مستوى مؤسسات وهيئات نموذجية مما يتيح فهم العوائق والمحفزات الفعلية.
- ✍ الاستفادة من التجارب الدولية التي نجحت في تطبيق حوكمة الشركات واستفادت منها وليس فقط الاكتفاء بعقد ملتقيات وندوات لتعريف بها على مستوى الجامعات.
- ✍ على المؤسسة استغلال أموالها المجمدة وذلك باستثمارها وتحقيق عوائد منها.

آفاق الدراسة

يمكن أن نقترح مواضيع التي من الممكن أن تكون إشكاليات لبحوث ودراسات مستقبلا.

- ✍ دراسة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والتنبؤ في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة.
- ✍ طرق تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- ✍ دور مراقبة التسيير في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1- أبو النصر، م، 2008، الأداء الإداري المتميز، الطبعة الأولى، مجموعة العربية للتدريب والنشر.

2- إدريس، و، م، ص، ومنصور، ط، م، 2009، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

3- بطارسة، ص، ر، 2010، الإحصاء والاحتمالات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

4- بن درويش، ع، ب ح، 2007، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية.

5- التويجري، م، إ، 2007، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

6- الجادري، ع، ح، 2007، الإحصاء الوصفي في علوم التربوية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة. الأردن.

7- جمعة، س، ف، 2002، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض.

8- جوهر، ع، 2014، الإدارة في الشركات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

9- حماد، ط، ع، 2005، حوكمة الشركات(المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.

10-خضر، أ، ع، 2012، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر.

11-الخطيب، م، م، 2010، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

12-سليمان، م، م، 2006، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر.

13-سليمان، م، م، 2008، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين، الدار الجامعية، مصر.

14-الشتويات، م، 2015، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

15-الشواورة، ف، م، 2008، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان

16-صبحي، و، م، إ، الغالبي، ط، م، م، 2009، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

17-الصحن، ع، ف، م، الصبان، م، س، 2008، أسس المراجعة، الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، إسكندرية.

18-الصوص، ن، م، 2007، مبادئ الإحصاء، دار الجندين للنشر والتوزيع، السعودية.

19-طالب، ع، ف والمشهداني، إ، ش، 2011، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

20-لطفي، أ، س، أ، 2005، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، مصر.

21-موسى، م، إ، 2010، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعية الحديثة، الإسكندرية.

22-موسى، م، إ، 2010، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعية الحديثة، الإسكندرية.

23-نصر ع، و، وشحاتة، س، ش، 2006، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- **الأطروحات والمذكرات**

24-بن دادة، خ، د، 2011-2012، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

25-خلف، س، 2011_2012، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

26-دينال، خ، 2006، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسبين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة الأغواط.

27-سعود، و، 2016، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف –المسيلة.

28-صحصاح، ع، أ، ح، 2007، دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركة بالتطبيق على البنوك، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

29-العابدي، د، 2016، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبية، جامعة بسكرة.

30-عشي، ع، 2002، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة.

31-علي، ن، ع، ح، 2013، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة.

32-نبولي، ن، 2015، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية، في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- **المجلات والدوريات**

33-الألمعي، ع، ف، 2018، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة في السعودية، دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 14، المجلد 2، نوفمبر.

34-جمان، د، ن، 2019، العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء التنظيمي في الشركات بالتطبيق على البنوك اليمنية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، أستاذ الإدارة المشارك قسم إدارة الأعمال، الجمهورية اليمنية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد 2، يونيو.

35-حابي، أ وزبيدي، ب، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير العدد الثاني.

36-دادن، ع، غ، 2006، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الرابع.

37-صبري، أ، م، أ، 2014، أثر تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة.

38-فهيم، س، م، 2012، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية.

39-القحطاني، م، ن، 2022، أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث والثلاثون، السعودية.

- **المداخلات والملتقيات والمؤتمرات**

40-دبابش، م، ن، وقدوري، ط، 2013 دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

41-يحياوي، ن، وبوسلمة، ح، 2012، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

42-البربري، ص، 2007، قواعد الشفافية والإفصاح والأشخاص الملزمون بتطبيقها في سوق الأوراق المالية، القاهرة، بحث بالمؤتمر 15 لجامعة الإمارات عن أسواق الأوراق المالية والبورصات_ دبي، المجلد الخمس.

43-مخلوف، أ، يومي20-21أكتوبر 2009، الأزمة المالية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف.

44-زرزار، ع، يومي7-8 ديسمبر2010، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة سكيكدة.

- **المواقع**

45-محمد، ي، محددات الحوكمة ومعاييرها، بحث منشور على موقع www.shazarat.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

46- Ahmed, A, S, 2019, corporate governance, institusional framework, and firm, Evidence from UAE. Business Administration Phd, Thesis, UAE University.

47- Fawzy, S, 2003, Assessment of corporate governance in Egypt, working paper N0.82, the Egyptian Centre for economic studies, Egypt.

48- Hunt, S & Morgan, R, 1995, the comparative Advantage theory of ccompetition, journal of marketing, vol 59.

49- Saygili, A. T., Saygili, E., & Taran, A. (2021). The effects of corporate governance practices on firm-level financial performance: evidence from Borsa Istanbul Xkury companies. Journal of Business Economics and Management, 22(4), 884-904.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01)

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان

في إطار تحضير مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تحت عنوان: أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لدراسة عينة لمؤسسة اقتصادية. لولاية ميلة، أستسمحكم بالمشاركة والمساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان بكل موضوعية.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير شكرا.

إعداد الطلبة **إشراف الأستاذ**

- ❖ مراكشي رانية
- ❖ دفوس إيمان

د. إبراهيم رحيم

ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة:

الجزء الأول: بيانات شخصية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **العمر:** 30 سنة فأقل ☐ 31 -40 سنة ☐ 41-50 سنة ☐ من51-60 سنة ☐
   أكبر من 60 سنة ☐
3. **المؤهل العلمي:** ثانوي فأقل ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4. **مدة العمل بالشركة:** 5 سنوات فأقل ☐ 6-10سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ أكثر من15 سنة ☐

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: أبعاد حوكمة الشركات

البعد الأول: آلية مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات.					
2	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة.					
3	يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.					
4	يتوتفر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة.					
5	تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة.					
6	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.					

البعد الثاني: آلية المراجعة الداخلية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية.					
2	توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية.					
3	تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر.					
4	تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي.					
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة.					

البعد الثالث: المراجعة الخارجية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة.					
2	إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة					
3	يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة					
4	يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق					
5	تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة					

6	لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه					

البعد الرابع: الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.					
2	الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس.					
3	تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها.					
4	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري.					

المحور الثاني: الأداء المالي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها.					
2	تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.					
3	تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها					
4	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.					
5	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة					
6	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار					

7	تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.					
8	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.					
9	تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.					
10	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير.					

الملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتماء
د. ميمون معاد	أستاذ محاضر–ب –	المركز الجامعي ميلة
د. زيد جابر	أستاذ محاضر – ب–	المركز الجامعي ميلة
د. منيغد أحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة باتنة 1
د. بولدياب مراد	أستاذ محاضر – أ–	المركز الجامعي ميلة
بوبكر ياسين	أستاذ محاضر–أ–	المركز الجامعي ميلة

الملحق رقم (03)

1- معامل إرتباط المحور الأول

معاملات ارتباط البعد الأول

Corrélations

		وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة	يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطرى المالية والتشغيلية للمؤسسة	يتوفر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة	تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين
وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات	Corrélation de Pearson	1	-,206	-,229	-,202	,133	,927**
	Sig. (bilatérale)		,152	,109	,159	,359	,000
	N	50	50	50	50	50	50
قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة	Corrélation de Pearson	-,206	1	,026	,105	,095	-,242
	Sig. (bilatérale)	,152		,856	,468	,510	,091
	N	50	50	50	50	50	50
يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطرى المالية والتشغيلية للمؤسسة	Corrélation de Pearson	-,229	,026	1	-,116	-,153	-,241
	Sig. (bilatérale)	,109	,856		,421	,287	,092
	N	50	50	50	50	50	50
يتوفر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة	Corrélation de Pearson	-,202	,105	-,116	1	-,079	-,094
	Sig. (bilatérale)	,159	,468	,421		,584	,518
	N	50	50	50	50	50	50
تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة	Corrélation de Pearson	,133	,095	-,153	-,079	1	,128
	Sig. (bilatérale)	,359	,510	,287	,584		,377
	N	50	50	50	50	50	50
يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين	Corrélation de Pearson	,927**	-,242	-,241	-,094	,128	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,091	,092	,518	,377	
	N	50	50	50	50	50	
مجلس	Corrélation de Pearson	,618	,598	,637	,566	,543	,763
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معاملات ارتباط البعد الثاني

Corrélations

		يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية	توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية	تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالإتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات إستشارية للمؤسسة
يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية	Corrélation de Pearson	1	,270	,015	-,268	,166
	Sig. (bilatérale)		,057	,916	,060	,249
	N	50	50	50	50	50
توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية	Corrélation de Pearson	,270	1	,199	-,004	,111
	Sig. (bilatérale)	,057		,167	,979	,442
	N	50	50	50	50	50
تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	,015	,199	1	,023	-,197
	Sig. (bilatérale)	,916	,167		,875	,171
	N	50	50	50	50	50
تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالإتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	Corrélation de Pearson	-,268	-,004	,023	1	,296*
	Sig. (bilatérale)	,060	,979	,875		,037
	N	50	50	50	50	50
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات إستشارية للمؤسسة	Corrélation de Pearson	,166	,111	-,197	,296*	1
	Sig. (bilatérale)	,249	,442	,171	,037	
	N	50	50	50	50	50
المراجعة الداخلية	Corrélation de Pearson	,691	,698	,781	,593	,682
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معاملات ارتباط البعد الثالث

Corrélations

		مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة	إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة	يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة	يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات إستشارية إلى جانب خدمات التصديق	تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة	لاتمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه
مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة	Corrélation de Pearson	1	-,056	-,149	-,217	,342*	-,053
	Sig. (bilatérale)		,701	,302	,131	,015	,712
	N	50	50	50	50	50	50
إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة	Corrélation de Pearson	-,056	1	,814**	-,231	-,172	,478**
	Sig. (bilatérale)	,701		,000	,106	,232	,000
	N	50	50	50	50	50	50
يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة	Corrélation de Pearson	-,149	,814**	1	-,189	-,228	,446**
	Sig. (bilatérale)	,302	,000		,189	,112	,001
	N	50	50	50	50	50	50
يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات إستشارية إلى جانب خدمات التصديق	Corrélation de Pearson	-,217	-,231	-,189	1	-,072	-,223
	Sig. (bilatérale)	,131	,106	,189		,621	,119
	N	50	50	50	50	50	50
تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة	Corrélation de Pearson	,342*	-,172	-,228	-,072	1	-,169
	Sig. (bilatérale)	,015	,232	,112	,621		,240
	N	50	50	50	50	50	50
لاتمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات على المراجع الخارجي	Corrélation de Pearson	-,053	,478**	,446**	-,223	-,169	1
	Sig. (bilatérale)	,712	,000	,001	,119	,240	
	N	50	50	50	50	50	
المراجعة الخارجية	Corrélation de Pearson	,697	,505	,663	,685	,765	,691
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معاملات ارتباط البعد الرابع

Corrélations

		تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير	الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس	تفصح المؤسسة عن المخاطر والإنحرافات التي يمكن أن تتعرض لها	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري
تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير	Corrélation de Pearson	1	-,015	,485**	,214
	Sig. (bilatérale)		,916	,000	,135
	N	50	50	50	50
الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس	Corrélation de Pearson	-,015	1	-,204	-,201
	Sig. (bilatérale)	,916		,156	,161
	N	50	50	50	50
تفصح المؤسسة عن المخاطر والإنحرافات التي يمكن أن تتعرض لها	Corrélation de Pearson	,485**	-,204	1	,282*
	Sig. (bilatérale)	,000	,156		,047
	N	50	50	50	50
يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري	Corrélation de Pearson	,214	-,201	,282*	1
	Sig. (bilatérale)	,135	,161	,047	
	N	50	50	50	50
الإفصاح والشفافية	Corrélation de Pearson	,688	,721	,667	,534
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2- معامل إرتباط المحور الثاني

Corrélations

		تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التى تواجهها في حينها.	تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.	تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها فى آجالها المحددة	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها فى آجالها المحددة.	تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.	المؤسسة لها القدرة على تلبية إحتياجاتها في المدى القصير
تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها.	Corrélation de Pearson	1	-,259	-,209	-,210	,647**	-,029	-,041	,905**	,004	-,209
	Sig. (bilatérale)		,070	,144	,143	,000	,841	,779	,000	,980	,144
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.	Corrélation de Pearson	-,259	1	,031	,961**	-,125	,183	,428**	-,188	,707**	,031
	Sig. (bilatérale)	,070		,833	,000	,389	,202	,002	,190	,000	,833
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها	Corrélation de Pearson	-,209	,031	1	-,005	-,190	,198	-,006	-,215	-,047	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,144	,833		,970	,186	,169	,965	,133	,746	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.	Corrélation de Pearson	-,210	,961**	-,005	1	-,144	,183	,394**	-,165	,756**	-,005
	Sig. (bilatérale)	,143	,000	,970		,318	,202	,005	,253	,000	,970
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة	Corrélation de Pearson	,647**	-,125	-,190	-,144	1	-,147	-,036	,829**	-,027	-,190
	Sig. (bilatérale)	,000	,389	,186	,318		,307	,807	,000	,851	,186
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	Corrélation de Pearson	-,029	,183	,198	,183	-,147	1	,159	-,093	,035	,198
	Sig. (bilatérale)	,841	,202	,169	,202	,307		,270	,519	,808	,169
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	Corrélation de Pearson	-,041	,428**	-,006	,394**	-,036	,159	1	-,089	,433**	-,006
	Sig. (bilatérale)	,779	,002	,965	,005	,807	,270		,537	,002	,965
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	Corrélation de Pearson	,905**	-,188	-,215	-,165	,829**	-,093	-,089	1	-,029	-,215
	Sig. (bilatérale)	,000	,190	,133	,253	,000	,519	,537		,842	,133
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.	Corrélation de Pearson	,004	,707**	-,047	,756**	-,027	,035	,433**	-,029	1	-,047
	Sig. (bilatérale)	,980	,000	,746	,000	,851	,808	,002	,842		,746
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
المؤسسة لها القدرة على تلبية إحتياجاتها في المدى القصير	Corrélation de Pearson	-,209	,031	1,000**	-,005	-,190	,198	-,006	-,215	-,047	1
	Sig. (bilatérale)	,144	,833	,000	,970	,186	,169	,965	,133	,746	
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	
المالى	Corrélation de Pearson	,761	,547	,582	,731	,772	,742	,641	,817	,653	,623
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3- معامل إرتباط جميع المحاور

		محور1	محور2
TOTAL	Corrélation de Pearson	,765	,890
	Sig. (bilatérale)	,000	,000
	N	50	50

الملحق رقم (04)

معامل ألفا كرونباخ

المحور الأول: أبعاد حوكمة الشركات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
861,	21

المحور الثاني: الأداء المالي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
914,	10

الاستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
891,	31

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL	,149	50	,093	,949	50	,032

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم (05)

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	28	56,0	56,0	56,0
	أنثى	22	44,0	44,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30سنة فأقل	6	12,0	12,0	12,0
	31-40	11	22,0	22,0	34,0
	41-50	17	34,0	34,0	68,0
	51-60	11	22,0	22,0	90,0
	أكبر من60	5	10,0	10,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي فأقل	11	22,0	22,0	22,0
	ليسانس	17	34,0	34,0	56,0
	ماستر	13	26,0	26,0	82,0
	ماجستير	5	10,0	10,0	92,0
	دكتوراه	4	8,0	8,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

مدة العمل بالشركة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5سنوات فأقل	7	14,0	14,0	14,0
	6-10سنة	10	20,0	20,0	34,0
	11-15سنة	15	30,0	30,0	64,0
	أكثر15سنة	18	36,0	36,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الملحق (رقم06)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T

المحور الأول: أبعاد حوكمة الشركات

بعد مجلس الإدارة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات	50	4,02	,845	,119
قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة	50	3,98	,937	,132
يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة	50	4,02	,845	,119
يتوفر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة	50	4,06	,843	,119
تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة	50	4,22	,507	,072
يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين	50	4,04	,807	,114

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
وجود عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعم حوكمة الشركات	6,2212	49	,000	4,020	3,78	4,26
قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة	24,361	49	,000	3,980	3,71	4,25
يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسة للإدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة	29,681	49	,000	4,020	3,78	4,26
يتوفر لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة المهارات التقنية والمعرفة الجيدة بالقطاع وذلك لفهم التقارير المالية للمؤسسة	31,428	49	,000	4,060	3,82	4,30
تكون مسؤوليات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة موضحة ومكتوبة	35,273	49	,000	4,220	4,08	4,36
يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين	30,451	49	,000	4,040	3,81	4,27

بعد المراجعة الداخلية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية	50	4,08	1,047	,148
توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية	50	4,04	,781	,111
تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	50	4,10	,763	,108
تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	50	4,06	,818	,116
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة	50	4,14	,639	,090

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
يوجد بالمؤسسة قسم للمراجعة الداخلية يتميز بالكفاءة والفعالية	27,564	49	,000	4,080	3,78	4,38
توافق لجنة المراجعة على خطة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة السنوية	32,453	49	,000	4,040	3,82	4,26
تلعب المراجعة الداخلية دورا في عملية إدارة المخاطر	25,631	49	,000	4,100	3,88	4,32
تتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	30,164	49	,000	4,060	3,83	4,29
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة	23,531	49	,000	4,140	3,96	4,32

بعد المراجعة الخارجية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة	50	4,00	,881	,125
إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة	50	4,04	,832	,118
يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة	50	4,08	,778	,110
يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق	50	4,04	,856	,121
تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة	50	4,12	,746	,106
لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه	50	4,06	,867	,123

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
مراجع الحسابات الخارجي يقدم تقاريره مباشرة لمجلس الإدارة	27,561	49	,000	4,000	3,75	4,25
إبلاغ مراجع الحسابات الخارجي مجلس الإدارة بوجود أخطار تتعرض لها الشركة أو وجود ضعف في الرقابة على بعض الأخطار يساعد على تطبيق الحوكمة	33,345	49	,000	4,040	3,80	4,28
يتم منع المراجع الخارجي أو أحد أقاربه من لعب دور مالي في المؤسسة أو القيام بأي منصب إداري بالمؤسسة	31,423	49	,000	4,080	3,86	4,30
يقوم المراجع الخارجي للمؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى جانب خدمات التصديق	26,431	49	,000	4,040	3,80	4,28
تغيير مراجع الحسابات الخارجي مرة كل ثلاث سنوات يدعم تطبيق الحوكمة	31,621	49	,000	4,120	3,91	4,33
لا تمارس على المراجع الخارجي أية ضغوطات أثناء قيامه بمهامه	26,051	49	,000	4,060	3,81	4,31

بعد الإفصاح والشفافية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير	50	4,10	,735	,104
الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس	50	4,08	,724	,102
تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التى يمكن أن تتعرض لها	50	4,10	,886	,125
يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري	50	4,18	,661	,093

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير	39,852	49	,000	4,100	3,89	4,31
الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عن تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل عضو من أعضاء المجلس	32,707	49	,000	4,080	3,87	4,29
تفصح المؤسسة عن المخاطر والانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها	31,620	49	,000	4,100	3,85	4,35
يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري	34,052	49	,000	4,180	3,99	4,37

المحور الثاني: الأداء المالي

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها في حينها.	50	4,12	,824	,117
تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.	50	3,94	1,018	,144
تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها	50	3,90	1,111	,157
هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.	50	3,94	1,018	,144
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة	50	3,88	1,023	,145
تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	50	4,16	,817	,116
تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	50	4,16	,584	,083
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	50	4,02	,845	,119
تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.	50	3,98	,820	,116
المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير	50	3,90	1,111	,157

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تتنبأ المؤسسة بالمخاطر التي تواجهها فى حينها.	31,013	49	,000	4,120	3,89	4,35
تسير المؤسسة الخزينة بشكل فعال يجعلها تقترب من الخزينة المثلى.	29,460	49	,000	3,940	3,65	4,23
تسعى المؤسسة لتحقيق أداء جيد من خلال نشاطها	25,312	49	,000	3,900	3,58	4,22
هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.	33,037	49	,000	3,940	3,65	4,23
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة	28,281	49	,000	3,880	3,59	4,17
تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالى باستمرار	30,394	49	,000	4,160	3,93	4,39
تتوافر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	32,621	49	,000	4,160	3,99	4,33
المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	35,027	49	,000	4,020	3,78	4,26
تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار وتتجنب الفشل المالي.	34,013	49	,000	3,980	3,75	4,21
المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير	28,913	49	,000	3,900	3,58	4,22

الملحق (رقم07)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	مجلس[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مالي
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	[a]489,	248,	226,	39451,

a. Valeurs prédites : (constantes), مجلس
b. Variable dépendante : مالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	698,1	1	98,61	912,10	[b]02,0
	Résidu	136,5	48	56,1		
	Total	834,6	49			

a. Variable dépendante : مالي
b. Valeurs prédites : (constantes), مجلس

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2222,	315,		061,7	0,00
	مجلس	280,	085,	498,	303,3	02,0

الملحق رقم(08)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	داخلية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مالي

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	[a]607,	368,	349,	526,1

a. Valeurs prédites : (constantes), داخلية

b. Variable dépendante : مالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	515,2	1	515,2	218,19	0[b]0,0
	Résidu	319,4	48	31,1		
	Total	834,6	49			

a. Variable dépendante : مالي

b. Valeurs prédites : (constantes), داخلية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	0672,	274,		061,7	0,00
	داخلية	341,	085,	607,	384,4	00,0

الملحق رقم(09)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	خارجية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مالي
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	[a]421,	177,	152,	41285,

a. Valeurs prédites : (constantes), خارجية
b. Variable dépendante : مالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	210,1	1	210,1	096,7	,000[b]
	Résidu	5,967	48	70,1		
	Total	834,6	49			

a. Variable dépendante : مالي
b. Valeurs prédites : (constantes), خارجية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3512,	340,		912,6	0,00
	خارجية	269,	101,	421,	664,2	00,0

الملحق رقم(10)

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	افصاح[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مالي
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	[a]572,	327,	063,	37343,

a. Valeurs prédites : (constantes), افصاح
b. Variable dépendante : مالي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	233,2	1	233,2	011,16	,000[b]
	Résidu	6024,	48	139,		
	Total	834,6	49			

a. Variable dépendante : مالي
b. Valeurs prédites : (constantes), افصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	0732,	298,		960,6	0,00
	افصاح	338,	085,	572,	001,4	00,0

الملحق رقم(11)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Xtotal[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : Y
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	31[a]5,	,282	,261	,38554

a. Valeurs prédites : (constantes), Xtotal
b. Variable dépendante : Y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,929	1	1,929	2,9801	,001[b]
	Résidu	4,905	48	491,		
	Total	834,6	49			

a. Variable dépendante : Y
b. Valeurs prédites : (constantes), Xtotal

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,055	,335		,1426	0,00
	Xtotal	443,	950,	315,	3,603	10,0

الملحق رقم(12)

اختبار الفروق

ANOVA à 1 facteur

العمر

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	747,	1	249,	350,1	268,
Intra-groupes	783,9	48	185,		
Total	530,10	49			

ANOVA à 1 facteur

المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	085,	1	028,	143,	933,
Intra-groupes	445,10	48	197,		
Total	530,10	49			

ANOVA à 1 facteur

مدة العمل بالشركة

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Intra-groupes	458,	1	153,	803,	498,
Intra-groupes	072,10	48	190,		
Total	530,10	49			

Statistiques de groupe

الجنس

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مالي	ذكر	28	4,0321	,39633	,07490
	أنثى	22	3,9591	,44149	,09413

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes		
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)
مالي	Hypothèse de variances égales	1,198	,279	,615	48	,541
	Hypothèse de variances inégales			,607	42,699	,547